اشتراط دورة تأهيلية للمقبلين على الزواج في فلسطين: المشروعية والحاجة

يوسف عطية حسن كليبي

الاستاذ المساعد في قسم القضاء الشرعي- كلية الدعوة الإسلامية- قلقيلية

yoseufk@hotmail.com

الملخص:

اهتم الإسلام بالأسرة والزواج وأعلى من شأنهما، وشرع كل ما يعمل على صون وتوثيق رابطتهما، وشرع طريقاً لانحلال الرابطة الزوجية، وفي زماننا هذا أصبحنا نعاني من فقدان معاني قدسية الحياة الزوجية في نفوس بعض الأزواج؛ حتى استسهلوا الطلاق، وارتفعت نسبته بشكل ملحوظ ومقلق، فأصبح من الجدير، البحث عن طرق ووسائل علمية وعملية للحد من نسبة الطلاق الأخذ بالارتفاع، وهنا تكمن مشكلة الدراسة. وتنبع أهمية الدراسة في البحث عن وسيلة عملية وعلمية مقترحة للحد من نسبة الطلاق المرتفعة، والمتمثلة بالتأهيل القبلي الإلزامي للمقبلين على الزواج. وتهدف الدراسة إلى بيان فلسفة الإسلام باهتمامه للأسرة والزواج، واستعراض الأهمية والحاجة للتأهيل القبلي للمقبلين على الزواج، ودوره في الحد من نسبة الطلاق، إضافةً إلى توضيح مدى مشروعية اشتراط مثل هذه الدورات للمقبلين على الزواج. وتابع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى اهتمام الإسلام بالأسرة وقيام حياة زوجية سليمة عمادها المحبة والتفاهم والديمومة، وهذا من مقاصد الشارع الحكيم، إضافة إلى أن الحاجة للتأهيل القبلي للمقبلين على الزواج، أصبحت ملحة، وتساهم في الحد من نسبة الطلاق والخلافات الزوجية، وأن اشتراط دورة تأهيلية للمقبلين على الزواج أمر مشروع، يحقق بعضاً من مقاصد الشارع الحكيم.

كلمات مفتاحية: الزواج، الطلاق، الدورات، التأهيل، فلسطين.

المقدمة:

لقد أولى الإسلام الأسرة أهمية كبيرة؛ لما تمثله الأسرة من أهمية تعود على الفرد والمجتمع بأسره، وتكوين الأسرة أمر فطري ارتضاه الله تعالى لتنظيم حياة الناس منذ خلق آدم عليه السلام إلى قيام الساعة، وضرب الله تعالى لنا في المسلمين مثلاً، قال تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً}¹.

إن من عظمة التشريع الإسلامي أنه لم يغلق الباب بعد عقد الزواج، بل أنه رسم لنا طريقاً صحيحاً لحله بعد إتمامه، إذا ما استحالت الحياة الزوجية، وعاش الزوجان في ضنك، فشرع الإسلام الطلاق، وجعله سبباً لفض العلاقة الزوجية بعد أن استحالت إقامتها، قال تعالى: {الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ}²؛ وذلك لأن الحياة الزوجية القائمة على المشاحنة والبغضاء يستحيل أن تعطي الثمار المرجوة منها للمجتمع، بل ستكون عالة على المجتمع الإسلامي، وأداة من أدوات التفكك المجتمعي.

لا تكمن المشكلة في وقوع الطلاق الذي هو مشروع أصلاً، لكن المشكلة الحقيقية إذا ما أضغى الطلاق ظاهرة تعسفية في مجتمع ما، عندها يجب أن تتضافر الجهود للبحث عن وسائل وأساليب عملية لمحاصرة هذه الظاهرة، ومن المجتمعات التي أضحت نسب الطلاق فيها آخذة بالارتفاع، المجتمع الفلسطيني، فوجب البحث عن طرق لتقليل هذه النسب المرتفعة، ومن الطرق والوسائل المقترحة هي الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج، فجاءت هذه الدراسة للبحث عن ماهية هذه الدورات، ومدى الحاجة إليها في المجتمع الفلسطيني، ومشروعية اشتراطها للمقبلين على الزواج.

¹ القرآن الكريم، سورة الرعد، ١٣: ٣٨

² القرآن الكريم، سورة البقرة، ٢: ٢٢٩

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي حظيت بها الأسرة في التشريع الإسلامي، ومن الأهمية التي أولها الإسلام لعقد الزواج، أن سماه ميثاقاً غليظاً: فالإسلام اعتنى من خلال تشريعاته بكل ما يخص الأسرة حتى قبل تكوينها، فحظيت الأسرة منذ تكوينها بعناية الشارع الحكيم، كل ذلك يقود إلى بيان أهمية الأسرة في المجتمع المسلم. ولما كانت رابطة الزوجية التي سينشأ عنها أسرة مسلمة بهذه الأهمية، فإن للعقل المسلم أن يبتكر ويستكشف الوسائل التي من شأنها تعميق هذه الرابطة وحفظها من الانهيار والتفكك، ولما أنبأت التقارير الرسمية عن ارتفاع مستمر في حالات الطلاق في المجتمعات الإسلامية والتي من ضمنها المجتمع الفلسطيني، حتى غدا هذا الأمر نبئاً بخطورة بالغة يجب الوقوف عندها، لأجل ذلك كله فإن أهمية هذه الدراسة تنبع في البحث عن مدى الحاجة للدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج، والبحث في مشروعية اشتراطها، وذلك إذا ما عرفنا أن نسبة الطلاق في فلسطين تعتبر نسبة مقلقة ومتزايدة، فتكون أهمية هذه الدراسة بتسليط الضوء على وسيلة عملية بغية محاصرة هذا الأمر المقلق حتى لا يغدو ظاهرة مستفحلة.

وأخيراً فإن من أهمية هذه الدراسة هو الخروج عن الإطار النظري البحث، ومحاولة ملامسة مشكلات مجتمع بأسره، والبحث عن حلول عملية الى جانب الإطار النظري، وذلك من خلال البحث في أهمية التأهيل القبلي والحاجة إليه.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول ارتفاع نسب الطلاق في فلسطين خصوصاً بين الأزواج الشابة، حتى باتت هذه الظاهرة حالة مقلقة للمجتمع بأسره، ومع غياب أي حلول عملية مؤثرة من قبل المعنيين بالأمر في فلسطين، فقد ارتأت الوقوف على حلول عملية قابلة للتطبيق في الأراضي الفلسطينية.

فالمشكلة لا تكمن في وقوع الطلاق، فهو أمر لا مفر منه، وجعله الشارع الحكيم طريقاً شرعياً لفض العلاقة الزوجية إذا ما استحالت الحياة الزوجية، لكن المشكلة في ارتفاع هذه النسبة ووصولها إلى معدلات مقلقة، فبلغت نسبة الطلاق في الأعوام الأخيرة إلى ما يقارب ٢٠%، وهذه النسبة تعتبر نسبة مرتفعة، وتمثل مشكلة أساسية تمس مجتمعاً بأسره، خصوصاً مع ما يعانيه المجتمع الفلسطيني من وقوع تحت الاحتلال، فهو بأمر الحاجة إلى التماسك في بنيتة المجتمعية لمقاومة هذا الاحتلال، وتعتبر ظاهرة ارتفاع نسبة الطلاق ظاهرة خطيرة تمس المجتمع بأسره، ذلك لأن السلم الأسري أحد مقومات السلم المجتمعي.

تساؤلات الدراسة:

يهدف الباحث من خلال دراسته الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما هي نظرة وفلسفة الإسلام للأسرة والزواج؟

ثانياً: ما هي حقيقة وماهية الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج؟

ثالثاً: ما حاجة المقبلين على الزواج لهذه الدورات التأهيلية، وما دورها في الحد من نسبة الطلاق؟

رابعاً: ما هي نظرة الشرع الإسلامي لاشتراط دورة تأهيلية، يجتازها المقبلون على الزواج، لإتمام عقد الزواج؟

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال دراسة موضوع "اشتراط دورة تأهيلية للمقبلين على الزواج في فلسطين: المشروعية والحاجة" إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: بيان نظرة الشرع الإسلامي للأسرة والزواج، وفلسفته تجاههما بإحاطتهما بمجموعة من الأحكام التي تضمن ديمومتهما، وجعل الأسرة لبنة صالحة في المجتمع الإسلامي.

ثانياً: توضيح حقيقة وماهية الدورة التأهيلية للمقبلين على الزواج.

ثالثاً: استعراض الحاجة لهذه الدورة، وما يمكن أن تقدمه على صعيد تثقيف الشباب المقبل على الزواج، وعلاقتها بتخطي المشكلات والحد من نسبة الطلاق في المجتمع الفلسطيني.

رابعاً: بيان مدى توافق وتعارض استحداث شروط يجب أن يتمها ويتحصل عليها من يريد الإقدام على الزواج مع أحكام الشرع الإسلامي وروحه.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، حيث تتبعت كل ما له علاقة بموضوع البحث، ثم عمدت إلى وصف ماهية الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج، وتحليل التقارير الرسمية عن نسب الطلاق، بالإضافة إلى تحليل الأدلة التي استندت إليها في الترجيح.

الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسات التي تناولت موضوع الزواج والطلاق كثيرة جداً، ولكن الدراسات التي بحثت في فاعلية الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج ما زالت قليلة نسبياً، ومن هذه الدراسات:

أولاً: برنامج مقترح لتحضير المقبلين على الزواج في ضوء التجارب العالمية وخصوصية المجتمع الفلسطيني، ٢٠١٧م، لسارة محمد عبدالرحمن مدلل^٢

رسالة ماجستير في دراسات المرأة، ذكرت الباحثة أن الدافع وراء دراستها هو الارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق في فلسطين، فعمدت في دراستها على اقتراح برنامج تحضيري عالمي قبل الزواج، واختارت الباحثة برنامج Prepare-Enrich، وكيفته ليتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني، وقدمت الباحثة آلية تقديم هذا البرنامج وميزاته.

ثانياً: فاعلية برنامج التأهيل الأسري بمركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري، ٢٠١٠م، للدكتور علي بن محمد آل درعان^٤ دراسة استطلاعية قام بها الدكتور علي بن محمد آل درعان لصالح مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري السعودي، ومقره جدة، ويُعنى هذا المركز بعقد دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج وإيجاد الحلول للمشاكل الأسرية، وفن التعامل مع الزوجة والأبناء والمراهقين، وكل ما له علاقة بالأسرة، وتهدف هذه الدراسة لتقييم فاعلية البرنامج التدريبي الذي يعقده المركز للمقبلين على الزواج في إيجاد حالة زوجية إيجابية، والتغلب على المشكلات، وتقييم المستفيدين للسنة الأولى من حياتهم الزوجية، وبلغت عينة الدراسة ٣٠٠ مستفيداً، واقتصرت على الذكور دون الإناث، وقد حددت الدراسة ٤ أسئلة لتقييم البرنامج الإرشادي، وفيما يأتي استعراض لأسئلة الدراسة: هل تنصح بدخول الدورة التدريبية للتأهيل قبل الزواج؟ هل ترى أنك استفدت من الدورة التدريبية بمركز المودة الاجتماعي؟ هل ترى زواجك ناجحاً؟ هل حصلت لك مشكلة في حياتك الزوجية في سنة أولى زواج؟ وقد أظهرت الدراسة نتائج إيجابية للدورة التأهيلية للمقبلين على الزواج التي يعقدها مركز مودة الاجتماعي، وأظهرت نجاعة هذا البرنامج في الحد من نسبة المشاكل الزوجية.

ثالثاً: اتجاهات الأسرة السعودية نحو الدورات التدريبية في العلاقات الزوجية، للدكتور منصور بن عبد الرحمن بن عسكر^٥ ناقشت هذه الدراسة اتجاه الأسرة السعودية نحو الدورات التدريبية في العلاقات الزوجية، وهي دراسة استطلاعية نفذت على عينة ممن يحضرون دورات تأهيلية، وبلغ عدد العينة ٢٣٥ فرداً، وعرضت الدراسة العلاقة بين العمر والجنس والمستوى التعليمي والإقبال على هذه الدورات، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هو وجود اتجاه إيجابي لدى العينة من الدورات التأهيلية، وأن غالبية العينة المستطلعة ترى ضرورة إلزام الشباب المقبل على الزواج بحضور دورات تدريبية في العلاقات الزوجية، وأن هذه الدورات ستساهم في تخفيف المشكلات الأسرية.

رابعاً: دور برامج التأهيل في التوعية بالتخطيط للزواج وبناء الأسرة دراسة وصفية تحليلية لبرامج التأهيل للزواج والمستفيدين منها بمدينة جدة^٦

^٢ مدلل، سارة محمد عبدالرحمن، ٢٠١٧م، برنامج مقترح لتحضير المقبلين على الزواج في ضوء التجارب العالمية وخصوصية المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير في دراسات المرأة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية-نابلس.

^٤ آل درعان، علي بن محمد، ٢٠١٠م، فاعلية برنامج التأهيل الأسري بمركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري، جدة: مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري.

^٥ ابن عسكر، منصور بن عبد الرحمن، (د.ت)، اتجاهات الأسرة السعودية نحو الدورات التدريبية في العلاقات الزوجية، السعودية: مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، مركز المعلومات وأبحاث الأسرة.

^٦ آل مظف، عبيد علي عطيان، والجويسر، غيداء عبد الله، ٢٠١٣م، دور برامج التأهيل في التوعية بالتخطيط للزواج وبناء الأسرة دراسة وصفية تحليلية لبرامج التأهيل للزواج والمستفيدين منها بمدينة جدة، السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانية، عدد رقم: ٤١٩٧، ١٠، ص ١٢٢-١٦٢.

مقال علي منشور، هدف إلى التعرف واستعراض البرامج التأهيلية التي تقدمها ثلاثة مراكز خيرية متواجدة في جدة، حيث هدفت إلى التعرف على محتوى البرامج ومقدمها ووقتها، كل ذلك من خلال وجهة نظر المستفيدين منها، والبالغ عددهم ٧٢ مستفيداً، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستبانة والمقابلات، وخلصت الدراسة إلى أن دور البرامج التأهيلية محدود، وأوصت باقتصار تقديم هذه البرامج للمقبلين على الزواج، وتصميم برامج مختلفة تعنى بكل شريحة على حدة للمتزوجين والعزاب والآباء والمطلقين والأرامل.

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يأتي:

- أغلب الدراسات جاءت لتقييم فاعلية الدورات التأهيلية من أشخاص مستفيدين من هذه الدورات، وأغلبها استهدفت المتزوجين فعلياً، وليس المقبلين على الزواج.
- أظهرت الدراسات وجود توجه إيجابي لهذه الدورات من قبل المستفيدين منها، وإن لها أثر في تحسين العلاقة الزوجية وتجاوز الخلافات.
- أغلب الدراسات عملت على بيان فاعلية هذه الدورات في المملكة السعودية، ويرجع هذا الأمر إلى ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، وهذا بدوره دعا إلى استحداث فكرة هذه الدورات التأهيلية الاختيارية للحد من هذه الظاهرة المقلقة. ونتيجة لارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع العربي عامة، فإن بعض الدراسات قامت باستحداث برنامج إرشادي للمتزوجين وبيان فاعل

إضافة الدراسة الحالية

لقد جاءت هذه الدراسة لتبني على ما جاء في الدراسات السابقة، وقد اهتم الباحث بعدة جوانب لم تستعرضها الدراسات السابقة، أولها جعل هذه الدورة شرطاً إجبارياً للمقبلين على الزواج، ومدى مشروعية اشتراط مثل هذا الأمر، وثانيها بيان مدى الحاجة والأهمية لمثل هذه الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج في فلسطين، حيث لم يظهر للباحث وجود دراسة تختص في فلسطين بهذا الجانب، إضافة إلى أن الباحث لم يقع على دراسة تبحث في مشروعية اشتراط مثل هذه الدورات للمقبلين على الزواج، وجعلها شرطاً لإتمام عقد الزواج.

المبحث الأول: فلسفة الإسلام للأسرة والزواج والطلاق

لقد شاءت إرادة الله تعالى أن خلق الإنسان من ذكر وأنثى لتستمر الحياة البشرية وتتكاثر، قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)^٧، وشرع الله سبحانه وتعالى طريقة واحدة لكي يتم اللقاء بين هذين الجنسين؛ ليعمر هذا الكون، فأقرّ التزاوج ليكون اللبنة الأولى نحو تكوين أول أساس من أساسات بناء المجتمع؛ وهو الأسرة.

واعتبر الإسلام الزواج من أهم العقود، فسماه القرآن الكريم: "ميثاقاً غليظاً"، قال تعالى: (وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا)^٨ وفي ذلك دلالة على أهمية هذا العقد، وعدم تعريضه للمزاجيات والتهاون فيه، فحفه بشروط ضامنة لاستمراره وتعظيمه في النفس أكثر من العقود المالية الأخرى؛ لتعلقه بالنفوس التي كرمها الله تعالى على سائر مخلوقاته جميعاً.

لا يهدف الإسلام من الزواج إلى تقنين العملية الجنسية بين الجنسين فحسب، بل إن الإسلام أراد من الزواج أن يكون طريقاً شرعياً لبناء أسرة تكون عماداً وركيزة من ركائز بناء هذا المجتمع، وصلاح المجتمع يكون بصلاح أبنائه؛ فالمجتمع ككل عبارة عن لوحة سيفيسائية، وكل أسرة تمثل لوناً متناسقاً داخل هذه اللوحة، وشدوذ أسرة في لونها عن بقية الأسر يكون عاملاً في تشويه هذه اللوحة التي أراد الله تعالى من تشريع الأحكام المتعلقة بالأسرة صلاح هذا المجتمع.

إن عقد الزواج وما يكتنفه من شروط وضعها الشارع الحكيم إنما يهدف من ذلك إلى تكوين أسرة مبنية على أسس سليمة، تتوفر لها كل مقومات الاستمرارية، وجاءت هذه الشروط للسمو بالعلاقة بين الذكر والأنثى عن الحيوانات التي يكون جل اهتمامها إشباع رغباتها الجنسية، وبالرغم من أن مقصد الشارع الحكيم إقامة أسرة قوية متماسكة تكون العلاقة فيها دائمة لا مؤقتة، إلا أن

^٧ القرآن الكريم، سورة الروم، ٣٠: ٢١

^٨ القرآن الكريم، سورة النساء، ٤: ٢١

الإسلام دين واقعي، فقد أقر وشرع الطلاق، وهو طريق مشروع لفض العلاقة الزوجية عند استحالتها، والمتبع لأحكام الشرع يجد أن الطلاق هو السبيل الأخير بعد أن نفذت كل المحاولات لإنشاء علاقة أسرية صحية دائمة، فهو استثناء لا الأصل؛ لذلك قرر بعض الفقهاء أن الأصل في الطلاق الحظر لا الإباحة، وإنما أبيح للحاجة، وأنه خلاف الأولى^٩.

ومن عظمة التشريع الإسلامي أنه لم يغلق الباب بعد عقد الزواج، فيستحيل حله بعد إتمامه إذا ما استحالت الحياة الزوجية، وعاش الزوجان في ضنك، فشرع الإسلام الطلاق والخلع، وجعلهما سبيلاً لفض العلاقة الزوجية بعد أن استحالت إقامتها، قال تعالى: {الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ}؛^{١٠} وذلك لأن الحياة الزوجية القائمة على المشاحنة والبغضاء يستحيل أن تعطي الثمار المرجوة منها للمجتمع، بل ستكون عالة على المجتمع الإسلامي، وأداة من أدوات التفكك المجتمعي.

اكتسبت الأسرة في الإسلام اهتماماً بالغاً لعدة اعتبارات، أهمها: أنها اللبنة الأساسية في تكوين المجتمعات؛^{١١} فالمجتمع يتألف من مجموع الأسر، والأسرة تمثل لبنة أساسية في بناء هذا المجتمع، فصالح هذه اللبنة صلاح له، وفسادها فساد له، وبين الشلتوني أهمية الأسرة بالنسبة للمجتمع: "إذا تحقّق الزواج الشرعي تكونت الأسرة النووية وهي لبنة المجتمع الأولى، وعليها تُلقى مسؤولية التثام الأمة ابتداءً، وإن أي تفكك للأسرة سيؤدي حتماً لتفكك مجتمعي يصعب تداركه، ولذا أولى التشريع الإسلامي نظام الأسرة أهمية بالغة من خلال تشريعاته وأحكامه"^{١٢}.

ذكرت فتحية توفيق العلاقة بين صلاح الأسرة وصلاح المجتمع، وبين تفككها وأثر ذلك على المجتمع: "اللبنة الأولى في بناء أي مجتمع، هي الأسرة، فإذا كانت هذه اللبنة مفككة منهارة، فلا بد أن يكون المجتمع مفككاً منهزماً. وإذا كانت هذه الأسرة صلبة متماسكة، فلا بد أن يكون المجتمع المتكوّن منها صلباً متماسكاً كذلك. ولما كان الإسلام الحنيف يعمل على تكوين المجتمع الإسلامي القوي، فقد حرص على تدعيم اللبنة الأولى في البنيان الاجتماعي، وهي الأسرة، وعمل على إسعادها وعلى تقويتها"^{١٣}.

لقد اهتم التشريع الإسلامي بالأسرة أيما اهتمام من خلال سن الأحكام والقواعد المنظمة للأسرة وحقوق كل فرد من أفراد هذه الأسرة، وبيان دوره المكلف فيه^{١٤}، والملاحظ أن هذه التشريعات لم تأت وتنظم الأسرة بعد انشائها فحسب، لكن الإسلام أرشد إلى الأسس الصحيحة لإنشاء الأسرة قبل قيامها، كل ذلك من أجل الحفاظ على هذه الأسرة من الانهيار، وتدعيم أسس بقائها حتى تكون أسرة صالحة، تغدو عنصر عطاء وبناء في المجتمع لا العكس، ومن ذلك إرشاده عليه الصلاة والسلام إلى أسس اختيار الزوجة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، وجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"^{١٥}.

وفي المقابل فقد أرشد الزوجة وأهلها إلى مواصفات من يقبلونه زوجاً، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض"^{١٦}. إن الهدف من هذه التوجيهات النبوية إنشاء أسرة صالحة تتسم بالرحمة، والمودة، والألفة، والمحبة، وتكون أساساً لتربية الأبناء تربية صالحة، ويتحقق بذلك الفوز والنجاح في الدنيا والآخرة.^{١٧}

^٩ الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، د.ت، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، دار المعارف، ج ٢: ص ٥٣٥. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، د.ت، فتح القدير، بيروت: دار الفكر، ج ٣: ص ٤٦٧.

^{١٠} القرآن الكريم، سورة البقرة، ٢: ٢٢٩.

^{١١} توفيق، فتحية، ٢٠١٣ م، الأسرة في الإسلام، شبكة الالوكة، تاريخ النشر: ٩/١٣/٢٠١٣ م،

<http://www.alukah.net/sharia/0/59694/#ixzz3zjYL4X7w>

^{١٢} الشلتوني، أنور محمد سليمان، ٢٠١١ م، التشريعات الممهدة للزواج وأثر تفعيلها في تمكين الأسرة، الأردن: مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ٢٤٦.

^{١٣} توفيق، ٢٠١٣ م، مرجع سابق.

^{١٤} عبد الله، محمد شيخ، ٢٠٠٧ م، الأسرة المسلمة والتحديات الغربية المعاصرة، ط ١، مصر: مؤسسة الريان، ص ٢٠.

^{١٥} أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، ١٤٢٢ هـ، الجامع المسند الصحيح، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، ط ١، دار طوق النجاة، حديث رقم: ٥٠٩٠، ج ٧: ص ٧. وأخرجه مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، د.ت، المسند الصحيح المختصر، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، حديث رقم: ١٤٦٦، ج ٢: ص ١٠٨٦.

^{١٦} أخرجه الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاک، ١٩٧٥ م، سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه، تحقيق: أحمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، مصر: مكتبة البابي الحلبي، حديث رقم: ١٠٨٤، ج ٣: ص ٣٨٦. قال الألباني: حديث حسن.

^{١٧} العطاس، سلوى بنت أحمد عبد الله، ١٤٢٩ هـ، إسهامات الأسرة في تربية الإبداع لدى أطفالها من منظور التربية الإسلامية، السعودية: جامعة أم القرى- كلية التربية، رسالة ماجستير، ص ٧.

إن الناظر إلى الثروة الفقهية المتعلقة بالأسرة، وما ينبثق عنها من أولاد، وحقوق كل فرد من أفراد هذه الأسرة، يتبين له مدى اهتمام الإسلام في الأسرة، والسعي إلى جعلها أسرة صالحة متحابة تحقق مراد الله تعالى من إنشائها.

الأسرة ليست مجرد وسيلة للإنجاب وإشباع الرغبات الغريزية بين الأزواج، بل هي مؤسسة دعائمها المحبة والمودة والسكن، قال تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} ^{١٨}. الأسرة هي التي على عاتقها إنشاء وتربية الأبناء المتولدين عن هذه الأسرة ليكونوا صالحين منتجين، وليس مجرد رقم داخل هذا المجتمع لا قيمة له، فالأبوان مكلفان برعاية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الصالحة، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته -قال: وحسبت أن قد قال-، والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته" ^{١٩}.

الأسرة إن لم تقم العلاقة بين قطبيها -الزوج والزوجة- على التفاهم والمحبة، فسيؤثر الأبناء سلباً بهذا الجو المشحون، وستكون نشأتهم غير قويمية، وسينشغل الوالدان عن أبنائهم في توجيههم وتربيتهم تربية صالحة، وستتعدى آثار هذه العلاقة السلبية إلى المجتمع ككل، فيكون الأبناء عرضة بدرجة أكبر من غيرهم نحو الانحراف بشتى أشكاله، فالابن والبنت يجدون في والديهم القدوة التي بها يتشبهون، فإذا كان القدوة بهذا الشكل، فسيكون الأبناء عرضة للانحراف، وانحرافهم له آثاره السلبية على المجتمع بأسره، عدا عن خسارته قدرات أحد أبنائه، وبين العطاس أهمية الأسرة في تربية الأبناء واحتضانهم وتنشئتهم تنشئة صالحة: "والأسرة هي المكان الأول الذي يحتضن الطفل ويرعاه رعاية شاملة، لذا كان من المهم في بناء الأسرة المسلمة أن يستشعر كل من الأب والأم مسؤولياتهما المشتركة في تربية الأبناء، وخاصة مع وجود قوى تأثير خارجية، وهذه المسؤولية التي تقع على كاهل الآباء لا تختص فقط بمجال دون الآخر، فالأسرة لها دور في التربية الإيمانية، والجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية" ^{٢٠}.

إذا ما تطورت هذه الخلافات الزوجية حتى تصل إلى الطلاق بين الزوجين، فذلك يعني انهيار وحدة أساسية من وحدات المجتمع الكبير، وأثار هذا الانهيار ستتعدى الزوجين إلى الأبناء، إلى أسرتي الزوجين، إلى المجتمع بأسره، فغالباً ما يتبع الطلاق مشاحنات ما بين أسرتي الزوجين، وكلاً منهم يحمل الضغينة إلى أسرة الثاني، وهذا بدوره أداة للتفكك الاجتماعي، كما أن آثار الطلاق ستتعدى للأبناء، فينشؤون في بيئة ليست هي البيئة الطبيعية لاحتضانهم، عدا عن نظرة المجتمع لهم، وسماعهم من الكلام ما يجرح مشاعرهم، إضافة إلى أن للأب والأم مهام معينة في التربية وزرع القيم، وغياب أحدهم سيكون له أثره في التربية والتنشئة السليمة الصحيحة، تقول فتحية توفيق: "الأسرة - الزوج والزوجة - البيئة الطبيعية الضرورية لوجودهم وحصولهم على أسباب النمو العقلي والجسمي، والفكري، والوعي الثقافي" ^{٢١}.

إن انفكك رابطة الزوجية من خلال الطلاق أمر أقره الشرع، ولكنه الطريق الأخير في حال استحالة الحياة الزوجية، كل ذلك لما يترتب على الطلاق من آثار سلبية تتعدى الزوجين، وتجنباً للوصول إلى هذه المرحلة - الطلاق -، فقد أرشد الإسلام إلى الحلول للمشكلات التي تعصف بالحياة الزوجية، من ذلك قوله تعالى: {وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا. وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا} ^{٢٢} فإن استحالت الحياة الزوجية ولم تجد الحلول لتجاوز هذه العقبات والخلافات الزوجية، فقد شرع الإسلام الطلاق، مع تشريع أحكام تحفظ لكل من أفراد الأسرة حقوقه، وتقلل من الآثار السلبية الناتجة عن هذا الطلاق.

^{١٨} القرآن الكريم، سورة الروم، ٣٠: ٢١.

^{١٩} أخرجه البخاري، ١٤٢٢هـ، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم: ٨٩٣، ج ٢: ٥. وأخرجه مسلم، دت، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، حديث رقم: ١٨٢٩، ج ٣: ١٤٥٩.

^{٢٠} العطاس، مرجع سابق، ١٤٢٩هـ، ص ٢٦.

^{٢١} توفيق، ٢٠١٣م، مرجع سابق.

^{٢٢} القرآن الكريم، سورة النساء، ٤: ٣٥-٣٤.

المبحث الثاني: الطلاق في فلسطين إحصائيات وأسباب

المطلب الأول: الطلاق في المجتمع الفلسطيني أرقام وإحصائيات

بالاعتماد على أحدث التقارير الإحصائية الصادرة عن ديوان قاضي القضاة والذي يعد تقرير ٢٠١٦م أحدثها، فقد أظهر وجود نسب مرتفعة للطلاق مقارنة بحالات الزواج، ففي حين أظهر التقرير السنوي أن عدد حالات الزواج في الضفة الغربية بلغت ٢٩٢١٤ حالة لعام ٢٠١٦م، فقد أظهرت في المقابل أن عدد حالات الطلاق لمثل العام والمنطقة هي ٤٤٦٧ حالة، كما أشارت البيانات المرصودة أن نسبة حالات الطلاق التي تمت قبل الدخول فاقت نسبة الحالات التي تمت بعد الدخول، فبلغ عدد الحالات التي تم الطلاق بها قبل الدخول ٢٣٠٧ حالة بنسبة ٥٢% من مجموع حالات الطلاق. في مقابل ٢١٦٠ حالة تم الطلاق فيها بعد الدخول بنسبة ٤٨% من مجموع حالات الطلاق. أما في محافظة القدس فقد بلغت حالات الزواج ٤١٦٠ حالة في مقابل ٧٦٦ حالة طلاق، بواقع ٣٣٧ حالة قبل الدخول، مقابل ٣٨٩ حالة بعد الدخول.

أما في قطاع غزة وباعتماد على التقرير السنوي الذي يصدره المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، فقد بلغت حالات الزواج لعام ٢٠١٦م ١٩٢٤٨ حالة، في مقابل ٣١٨٨ حالة طلاق، وأظهر التقرير أن ١٧٦٣ حالة طلاق تمت بعد الدخول بنسبة ٥٥,٣% من مجموع حالات الطلاق، في مقابل ١٤٢٥ حالة تمت قبل الدخول، بنسبة ٤٤,٧%.

وبالنظر إلى حالات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة، فقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الفئة العمرية من ٢٠-٢٩ هي أكبر فئة من حيث وقوع الطلاق للذكور، بينما الفئة العمرية ١٥-٢٩ هي الفئة العمرية الأكبر من حيث المطلقات.^{٢٣} يتضح مما سبق وجود حالات طلاق مرتفعة بمجمل الأراضي الفلسطينية، وتشير النتائج أيضاً إلى أن نسبة حالات الطلاق قبل الدخول مرتفعة؛ فهي تقارب نصف حالات الطلاق مجتمعة، وهذا مؤشر خطير، وبالنظر إلى نسب الطلاق خلال الأعوام السابقة نجد أن نسب الطلاق في ارتفاع مستمر.

ويتضح من الإحصائيات السابقة أن معدل الطلاق في فلسطين أخذ بالازدياد مع تقدم الزمن، حيث أشارت الإحصائيات إلى وجود زيادة في معدل الطلاق من عام لآخر، فبينما كانت نسبة الطلاق عام ٢٠٠٢م تمثل ٩%، فإنها وصلت في عام ٢٠١٤م إلى ١٧%، أي بمعدل زيادة ٨٠% عن عام ٢٠٠٢، وهذه الزيادة تدق ناقوس الخطر، وتحتم على الجهات المسؤولة البحث عن حلول عملية لتقليل هذه النسب في الأعوام القادمة، فالدلالات الإحصائية تشير إلى احتمال حدوث زيادة على معدل الطلاق في فلسطين، وهذا يتضح من خلال تتبع معدل الطلاق خلال السنوات العشر الماضية، فهي أخذت بالازدياد، وقد نبه قاضي محكمة استئناف غزة الشرعية ماهر خضير إلى أن المؤشرات تدل على ارتفاع معدلات الطلاق في فلسطين إذا ما استمر الوضع على حاله، ولم تتخذ إجراءات وقائية للسيطرة على هذا الارتفاع والحد منه.^{٢٤}

كما ويتضح من البيانات السابقة، أن الفئة الشابة ما بين عمر ١٥-٢٩ هم الأكثر عرضة للطلاق، فقد وصلت نسبة الطلاق في الأزواج الشابة من الإناث ٧٧,٣% والذكور ٥٦,٨% وهذا يؤشر على عدم وجود تثقيف كافٍ للأزواج الشابة، يجعلهم يستشعرون أهمية العلاقة الزوجية، كما تشير هذه البيانات على وجود خلل في مقدرة الأزواج الشابة على بناء علاقة زوجية متينة تغلب على الخلافات. والحديث عن وقوع طلاق وفشل الحياة الزوجية بين شباب في مقتبل العمر له آثار نفسية ومجتمعية سلبية عليهم، وهذا ما دعا قاضي القضاة الأسبق عن التعبير عن قلقه وخوفه على مستقبل الشباب الذي تعرض لحالة طلاق، ومدى تأثير هذه التجربة على الحالة النفسية لشباب في مقتبل العمر.^{٢٥}

كما ويظهر من الإحصائيات سابقة الذكر، أن ما يقارب نصف حالات الطلاق تقع قبل الدخول، وهذه نسبة مرتفعة وتؤشر على وجود خلل عند الأزواج من معرفة الأسس الصحيحة والسليمة لاختيار كل منهم شريك حياته، وعدم استشعارهم أهمية العلاقة الزوجية، وقد أشار إلى هذا الأمر مفتي محافظة جنين الشيخ محمد أبو الرب، وعد أهم أسباب ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخول

^{٢٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٧/٥/٥م.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/VS-2016-08a.htm

^{٢٤} خضير، ماهر عليان، ٢٠٠٧م، الطلاق آثاره وأضراره وطرق الوقاية منه، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في معهد البحوث والدراسات الإسلامية.

^{٢٥} وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: ديوان قاضي القضاة: ارتفاع ملحوظ بنسبة الطلاق في فلسطين عام ٢٠١٣، تاريخ النشر: ٢٦/١/٢٠١٤م.

<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=668240>

يعود إلى جهل المقبلين على الزواج بأهمية العلاقة الزوجية، واعتقاد البعض أنها مقتصرة على العلاقة الجنسية، دون الإلمام بأهمية رباط الزواج من الناحية الدينية.^{٢٦}

المطلب الثاني: أسباب الطلاق في المجتمع الفلسطيني

الطلاق ظاهرة عالمية لا يخلو مجتمع من المجتمعات من وجود الطلاق، وإن اختلفت معدلاته من مجتمع لآخر، وغدا الطلاق مشكلة عالمية بما فيها المجتمعات العربية والإسلامية، وقد أخذ بالانتشار بشكل كبير في شتى أنحاء العالم،^{٢٧} مع تفاوت في معدلاته واختلاف أسبابه، وهذه الأسباب منها ما هو عام لا يختص في مجتمع دون الآخر، ومنها ما هو مختص بمجتمع دون غيره فرضته عدة عوامل اجتماعية وسياسية ومادية معينة، ولا يمكن عزو الطلاق إلى سبب واحد، يقول أبو داف: "لا يمكن أن نرجع مشكلات الحياة الزوجية ومظاهر الاستقرار الأسري إلى عامل واحد في ظل واقع اجتماعي متغير"^{٢٨}

نتيجة إلى ازدياد معدلات الطلاق في المجتمعات العربية، فقد توجه الباحثون والمؤسسات البحثية والجهات الرسمية المعنية إلى البحث عن أسباب انتشار ظاهرة الطلاق لمعرفة دوافع الإقدام على هذا الأمر الذي يمس تماسك المجتمع، وقد وجد الباحث العديد من الدراسات الاستطلاعية التي تحدثت عن أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمعات العربية، وإن كانت هذه الدراسات درست الظاهرة من خلال واقع ومعطيات المجتمع الذي استهدفته الدراسة، وتكاد تتفق هذه الدراسات على أسباب وقوع الطلاق في تلك المجتمعات، ولكنها اختلفت في ترتيب وتأثير هذه الأسباب على وقوع الطلاق، ويُرجع الباحث هذا الأمر لاختلاف واقع المجتمعات من ناحية العادات والتقاليد والوضع الاقتصادي والسياسي، ولكن بالمجمل فإن أهم الأسباب المؤدية للطلاق في المجتمعات العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أسباب سلوكية، وأسباب مادية اقتصادية، وأسباب اجتماعية.^{٢٩}

وفيما يخص المجتمع الفلسطيني، ونتيجة للارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة، فقد سعت عديد من الدراسات إلى البحث في أسباب الطلاق في المجتمع الفلسطيني، ومن هذه الدراسات: دراسة الغنيبي والتي نفذتها على مجموعة من المطلقات في قطاع غزة، وقد توصلت إلى مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الطلاق في قطاع غزة، وهي: تأثير العادات الاجتماعية السائدة كالزواج المبكر للفتى والفتاة، وتدخل أهل الأزواج في حياة الأزواج، وتأثير العامل الاقتصادي.^{٣٠}

وفي دراسة أعدها رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الفلسطيني في قطاع غزة، الشيخ حسن الجوجو عام ٢٠٠٦م، أورد فيها دراسة استطلاعية لأسباب الطلاق في محافظات غزة أعدها المركز الفلسطيني لحل النزاعات المجتمعية، وقد أوردت الأسباب مرتبة من حيث تأثيرها على وقوع الطلاق، فكانت كالآتي: عدم وجود مسكن مستقل للزوجين، صعوبة التأقلم والتكيف بين الزوجين، الأوضاع الاقتصادية، المشكلات الجنسية، أسباب أخرى.^{٣١}

^{٢٦} وكالة الصحافة الفلسطينية-صفا، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: ارتفاع معدلات الطلاق بالضفة يعصف بالمجتمع، تاريخ النشر: ١٢ / ٣ / ٢٠١٤م.

<http://cutt.us/8gkUh>

^{٢٧} مركز ابن إدريس الحلبي، ٢٠٠٨، التقرير الفقهي، العدد السادس والسابع، ربيع-صيف ٢٠٠٨م، ص: ٤.

^{٢٨} أبو داف، محمود، ٢٠٠٣م، التربية الزوجية في القرآن الكريم، غزة: الجامعة الإسلامية، ص: ٣.

^{٢٩} من هذه الدراسات: عبد المنعم، أحمد، ٢٠١١م، مستويات واتجاهات ظاهرة الطلاق وأساليب الحد منها في بعض الدول العربية، مجلة دورية تصدر عن جامعة الدول العربية بمسمى صحة الأسرة العربية دراسات وبحوث، العدد: ١٤، المجلد ١١، ص ١-٢٤. العبيد، مريم، والرامي، فاطمة، ٢٠١٠م، مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي، الكويت: بحوث ودراسات لمجلس الأمة الكويتي. الثاقب، فهد ثاقب، ١٩٩٦م، أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية، جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، العدد: ٣- ١٩٩٦، المجلد ٢٤، ص ٥٥-٧١. الشبول، أيمن، ٢٠١٠م، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة انثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق، العدد: الثالث والرابع، المجلد ٢٦، ص ٦٤٧-٧٠٥. اللجنة الدائمة للسكان، ٢٠٠٩م، الزواج والطلاق في دولة قطر ١٩٨٦م-٢٠٠٧م، ط: ١، الإصدار السادس، قطر: اللجنة الدائمة للسكان، ص: ٣٠. مركز البحوث والدراسات الشرطية-وزارة الداخلية، ٢٠٠٠م، مشكلات الطلاق في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية: وزارة الداخلية- الإدارة العامة لشرطة أبوظبي، إعداد الباحثة حسنة راشد. الرديعان، خالد بن عمر، ١٤٢٩هـ، طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين، السعودية: مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود. الجهني، عبد العزيز بن حمدي بن أحمد، ٢٠٠٥م، الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي من وجهة نظر الزوجات المتصللات بوحدة الإرشاد الاجتماعي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية- قسم العلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير. عابدين، أمال، ٢٠٠٧م، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية للطلاق. عُمان: جامعة السلطان قابوس، رسالة ماجستير. تفاحه، فتح الله، ٢٠١٠م، التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في الواقع الأردني - دراسة فقهية مقارنة، فلسطين: مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، مجلد ٢٤، ص ١٣٢١-١٣٦٦. مركز ابن إدريس، ٢٠٠٨م، ص ١-٨. السبعواي، هناء جاسم، ٢٠١٣م، الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل دراسة تحليلية، العراق: مجلة إضاءات الموصل، العدد: ٧٤.

^{٣٠} الغنيبي، زينب، ٢٠٠٦م، دراسة أسباب الطلاق في المجتمع وأثره على المرأة والأسرة، غزة: مركز شؤون المرأة، ص ١٠-١٦.

^{٣١} الجوجو، حسن علي، ٢٠٠٦م، التدابير الشرعية والقانونية للحد من الطلاق لدى المحاكم الشرعية في قطاع غزة، غزة: الجامعة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الشريعة والقانون - التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، ١٣- ١٤ / ٣ / ٢٠٠٦م، ص ٤٨٦-٤٨٧.

وفي دراسة أعدها مفتي محافظة طولكرم عكف من خلالها على دراسة وتحليل (٧٠٥٣) عقد زواج و(١٨٠٣) حالة طلاق في محافظات شمال الضفة الغربية، وقعت ما بين ١٩٩٨م و٢٠٠٠م، وقد توصل من خلال الدراسة إلى حصر أسباب الطلاق في المجتمع الفلسطيني، وعدد ٢٥ سبباً للطلاق توصل إليها من خلال دراسة وثائق الطلاق، وهذه الأسباب كانت على النحو الآتي: نمو دوافع الطلاق قبل وقوعه دون معالجة، أسباب تعود إلى النساء القربيات، التدخل السلبي من الأطراف الخارجية، السكن وبيت الزوجية، سلوك الزوج والزوجية، الأسباب المالية، الخلافات بسبب الأولاد وأسلوب تربيتهم، كشف الأسرار الزوجية، تقليد الزوجة للأخريات، سوء العشرة الزوجية بين الزوجين، عدم طاعة الزوجة لزوجها، الغيرة الزائدة للزوجة، الزوج يريد زوجته (موديل) كل عام، اكتشاف العيوب الخلقية، اتهامات بالفساد الخلقي والانحراف الأخلاقي لأحد الزوجين، المعاكسات والاتصالات المشبوهة، هجران الزوج زوجته لفترة، وسائل الإعلام وإثارة الغرائز، تعدد الزوجات، الانفعالات العصبية غير المنضبطة، إلحاح الزوجة في طلب الطلاق، نزاع الكرامة عند الحد، عدم الاختيار بين الزوجين على أسس صحيحة، التسرع في اختيار الزوج أو الزوجة، الادعاء بأن المرأة مسيطرة على الأسرة^{٣٢}

وفي دراسة ميدانية قام القاضي الشرعي حاتم البيتاوي بدراسة أسباب الطلاق في الضفة الغربية عامة، ومدينة نابلس على وجه الخصوص، وذلك من خلال استبانة موجهة للمطلقين، وأظهرت دراسة البيتاوي أن الأسباب العامة العائدة إلى سلوك الزوجين أو أحدهما، هي أكثر الأسباب لوقوع حالات الطلاق في الضفة الغربية عامة، ويلها الأسباب العائدة للزوج، ويلها الأسباب العائدة للزوجة، وأخيراً الأسباب الأخرى، وهذا الترتيب من حيث السبب العام في وقوع الطلاق، ينطبق على جميع الضفة الغربية^{٣٣}.

ونتيجة للارتفاع الملحوظ على معدل الطلاق في السنوات الأخيرة، فقد تم تسليط الضوء على هذه الظاهرة من قبل الإعلام المحلي، وقام باحثون اجتماعيون وعاملون بمجال القضاء الشرعي والإرشاد الأسري إلى بيان أسباب انتشار هذه الظاهرة، واستنتاجاتهم لأسباب الطلاق لم تتم من خلال دراسات ميدانية استطلاعية؛ ولكنها استنتاجات تم التوصل إليها من خلال إما الملاحظة المجتمعية للظاهرة وأسبابها، أو من خلال طبيعة عملهم في مجال القضاء الشرعي والإرشاد الأسري، وهذه الاستنتاجات يستأنس بها، خصوصاً أنها أتت متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات الميدانية، وأنها حديثة نسبياً، وتطرق إلى أسباب لم تتناولها الدراسات الميدانية، ومن هذه الأسباب حسب أهل الاختصاص:

ما ذكره رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في اليوم الدراسي الذي عقدته جمعية فتيات الغد الفلسطينية، وقد عزا انتشار ظاهرة الطلاق إلى مجموعة من الأسباب الرئيسة وهي:^{٣٤}

عدم الاختيار الموفق، وغياب الوعي عند الأزواج بأهمية الحياة الزوجية التي يترتب عليها ضرورة الالتزام بالحقوق والواجبات بينهما، وضعف الالتزام الأخلاقي في حياة الزوجين بدايةً لبعدهما عن الضوابط الشرعية التي تضبط العلاقة بينهما، وتعزز الانسجام العاطفي والروحاني بين الزوجين، والزواج المبكر، والعلاقات السطحية بين الزوجين البعيدة عن روح المشاركة والإيجابية، والدور السلبي لأهل الزوج والزوجية، وعدم التوافق بين المستويات العاطفية والفكرية والمعيشية بين الزوجين، والاستغلال السلبي لوسائل الإعلام عند الزوجين أو أحدهما، والظروف السلبية المحلية والاقتصادية والاجتماعية خاصة التي يمر بها الزوجان، وأخيراً السطحية في العلاقة في فترة الخطوبة وانحصارها في الأمور العاطفية بعيداً عن التخطيط الاستراتيجي للحياة الزوجية المستقبلية.

فيما أرجع الباحث مجد عرنس أسباب انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني إلى عدة أسباب، أهمها:^{٣٥}

الاختيار غير موفق للزوج أو الزوجة، وغياب الوعي بين الزوجين بالحياة الزوجية، وتزايد حالات الفقر المدقع وانتشار البطالة بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني، والتدخلات المستمرة من أهل الزوج أو الزوجة في حياتهما الزوجية، والتطور التكنولوجي الواسع والمتمثل في وسائل الإعلام الخارجية وما تبثه من مواد إعلامية لا تناسب أخلاقيات وعادات المجتمع الفلسطيني، بالإضافة لاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي ودور هذا الاستخدام في خلق النزاعات الزوجية التي تصل إلى الطلاق.

^{٣٢} بدوي، عمار توفيق أحمد، ٢٠٠٠م، الزواج والطلاق حقائق وأرقام، فلسطين: طبعة المؤلف، ص ١٢٢-١٤٧.

^{٣٣} البيتاوي، حاتم حامد سليمان خضر، ٢٠٠١م، التدابير الشرعية للحد من الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية الفلسطينية في القدس والضفة الغربية، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، ص ٥٠-٥٥.

^{٣٤} العجوجو، حسن علي، ٢٠١٥م، الطلاق بين حديتي الزواج أسباب وحلول، الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، تاريخ المشاهدة: ١٠/٥/٢٠١٧م http://www.ljc.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=747:2015-12-30-11-53-07&catid=19:2010-01-18-08-34-22

^{٣٥} عرنس، مجد فضل، ٢٠١٤م، ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني بين الأسباب والآثار، فلسطين: أمد للإعلام، تاريخ النشر: ٥/٢/٢٠١٤م، <http://www.amad.ps/ar/Details/13926>

فيما ذكر الدكتور حمدان الصوفي أستاذ التربية وأصولها في الجامعة الإسلامية أبرز الأسباب المؤثرة في ارتفاع معدل الطلاق وعدد منها: سوء الاختيار لشريك الحياة، وغياب الوعي بأهمية الحياة الزوجية، وغياب الواقعية في الزواج، وعدم إدراك الزوجين بالحقوق والواجبات، والتدخل السلي من قبل الأهل، وضعف الالتزام الأخلاقي، بالإضافة للظروف الاقتصادية والاجتماعية.^{٣٦}

وأرجع مفتي جنين الشيخ محمد أبو الرب ارتفاع معدل الطلاق في المجتمع الفلسطيني إلى: قلة الوعي بين الأزواج بأهمية العلاقة الزوجية، واعتقادهم أنها علاقة مقتصرة على العلاقة الجنسية، كما اعتبر الارتفاع في تكاليف الزواج والمهور سبباً للطلاق؛ لما له من إقبال على كاهل الزوج فيضطر للطلاق، بالإضافة لتدخل أهل الزوجين في الحياة الزوجية.^{٣٧}

وفي تصريح صحفي أرجع قاضي القضاة الفلسطيني الأسبق يوسف ادعيس الارتفاع في معدل الطلاق إلى التطور التكنولوجي وما ينبثق عنه من شبكات التواصل الاجتماعي، والانفتاح في التعامل معها بطريقة غير مضبوطة، فقال: "ساهم التطور التكنولوجي بوسائله الحديثة في رفع نسبة الطلاق خاصة بين الأزواج الشابة... الانفتاح الغير مضبوط يؤدي إلى إشكاليات، ونحن هنا لسنا بصدد إغلاق الفيس بوك أو تحريره، وإنما الانتباه لهذه المسألة لما يتسبب بها من إشكاليات"،^{٣٨} كما عزا ادعيس ارتفاع معدل الطلاق إلى التسرع في إجراء عقد الزواج، خاصة لمن هم في سن مبكرة.^{٣٩}

وفي لقاء صحفي آخر بين قاضي القضاة الأسبق يوسف ادعيس أسباب الطلاق، فذكر منها: عدم التفاهم بين الزوجين في الحياة الزوجية على متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وعدم الكفاءة بين الزوجين، وعدم فهم كل منهما الآخر وما يترتب عليه حقوق من الطرف الآخر، بالإضافة لهجرة الزوج إلى خارج الوطن بحثاً عن فرصة عمل، وشدد ادعيس على اعتبار التطور التكنولوجي بوسائله الحديثة سبباً جديداً على المجتمع الفلسطيني، والذي بدوره ساهم برفع معدل الطلاق، ويكمن دور هذه الوسائل التكنولوجية من خلال التقليد لعادات الآخرين، وتطبيقها على واقع الحياة في المجتمع الفلسطيني.^{٤٠}

وعزت الأخصائية الاجتماعية والعاملة في دائرة الإرشاد الأسري التابع للمحكمة الشرعية في نابلس ختام عثمان ارتفاع معدل الطلاق إلى عدة أسباب، ومنها: عدم مقدرة الزوج على تحمل أعباء البيت والتربية، بالإضافة لتدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية، فيؤدي لنشوب الخلافات ومن ثم الطلاق، بالإضافة للوضع الاقتصادي الذي تعاني منه فلسطين، وهذا الوضع ينعكس على الزوج فلا يستطيع فتح بيت مستقل، مما يضره للسكن في بيت عائلته فتنشأ الخلافات بين الزوجة وأهل الزوج، وشددت عثمان على دور مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة (الفيسبوك) في ارتفاع معدل الطلاق، فتواصل الزوج مع فتيات أجنبيات عنه، أو الزوجة مع الرجال الأجانب عنها عبر هذه المواقع الاجتماعية يؤدي إلى الطلاق -في غالب الأحيان- بعد انفضاح الأمر وانكشافه.^{٤١}

ومن جهته أكد الأخصائي النفسي الإكلينيكي المتخصص في علم النفس المجتمعي، الدكتور محمد راجح العوري، أن مواقع التواصل الاجتماعي لها دور كبير في ارتفاع معدل الطلاق في فلسطين، وذلك ناتج عن سوء استخدام هذه المواقع، واعتبر التقدم التكنولوجي الذي وصل إليه المجتمع الفلسطيني له دور كبير في الخلافات الزوجية وارتفاع نسبة الطلاق.^{٤٢}

بعد استعراض أسباب الطلاق في المجتمع الفلسطيني من خلال الدراسات الميدانية، ورأي الباحثين الاجتماعيين والقائمين على المحاكم الشرعية والإرشاد الأسري، فإن الباحث استنتج الآتي:

- المجتمع الفلسطيني كبقية المجتمعات العربية يشترك معها في معظم أسباب الطلاق.
- ما تزال الأسباب التقليدية للطلاق عاملاً أساسياً لوقوعه في المجتمع الفلسطيني، ومثال هذه الأسباب: تدخل الأهل في الحياة الزوجية، سوء الاختيار، عدم التفاهم.
- تميز المجتمع الفلسطيني عن غيره من المجتمعات بوجود سبب خاص للطلاق به دون غيره من المجتمعات، وهو الاحتلال الصهيوني وما يقترفه هذا الاحتلال من حصار وتدمير للمباني والمنشآت وانتشار البطالة، وهذا بدوره يولد أسباباً أخرى ناتجة

^{٣٦} الرسالة نت، ٢٠١٣م، تقرير بعنوان: مختصون: غياب الوعي سبب الطلاق بغزة، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٢/٣م.

^{٣٧} <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=84027>

^{٣٨} وكالة الصحافة الفلسطينية-صفا، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: ارتفاع معدلات الطلاق بالضفة يعصف بالمجتمع، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٣/١٢م، <http://cutt.us/8gkUh>

^{٣٩} عرنس، مرجع سابق، ٢٠١٤م.

^{٤٠} وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٤م، ديوان قاضي القضاة: ارتفاع ملحوظ بنسبة الطلاق في فلسطين عام ٢٠١٣م، ١/٢٦.

^{٤١} ٢٠١٤م <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=668240>

^{٤٢} أخبار القدس، ٢٠١٣م، تقرير بعنوان: ارتفاع حالات الطلاق في فلسطين بسبب الفيس بوك، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٦/٨م، <http://www.imcpal.ps/news/?p=2033>

^{٤٣} المرجع السابق.

^{٤٤} صحيفة القدس العربي، ٢٠١٤م، تقرير صحفي، الفلسطينيون يحملون 'فيسبوك' مسؤولية تصاعد نسبة الطلاق في صفوفهم، تقرير وليد عوض، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٢/٢

^{٤٥} ٢٠١٤م <http://www.alquds.co.uk/?p=129631>

عنه، من خلال عدم مقدرة الشباب على تأمين بيت مستقل عن بيت العائلة، إضافة لما يقوم به الاحتلال من اعتقال وسجن للشباب الفلسطيني، فساهم هذا الأمر بوقوع حالات الطلاق إلى حد ما، فالاحتلال الصهيوني يعد عاملاً من عوامل الطلاق في المجتمع الفلسطيني، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- لفت بعض العاملين في سلك القضاء الشرعي إلى بروز سبب جديد للطلاق لم يكن معهوداً في السنوات الماضية، وهو مواقع التواصل الاجتماعي، ويعد هذا السبب حديثاً على المجتمع الفلسطيني، وبدء الحديث عنه خلال عام ٢٠١٣م - ٢٠١٤م، وبيّر هذا الأمر أن التطور التكنولوجي في فلسطين شهد نقلة وقفزة كبيرة خلال السنوات الماضية، ويظهر ذلك من خلال الإحصاءات، حيث أفادت الإحصاءات إلى أن الأسر التي تمتلك جهاز حاسوب في فلسطين لعام ٢٠١٧م، قد بلغت ٤٨,٩% من مجموع الأسر، وأن نسبة الأسر التي تمتلك هاتف ذكي بلغت ٨٤,٢%، وأن ما نسبته ٥١,٧% من الأسر لديها اشتراك في (الانترنت) لنفس العام^{٤٣}. وأشارت الإحصاءات أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي في العام ٢٠١٤م، قد بلغت ٧٥,١% من مجمل مستخدمي (الانترنت). أما بخصوص الغرض من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فإن ٧٥,٠% يستخدمونها بغرض التعارف، و٧٦,٥% يستخدمونها بغرض الألعاب والتسلية و ٦٢,٠% بغرض الاتصال الهاتفي^{٤٤}.

المبحث الثالث: الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج الماهية والمشروعية

المطلب الأول: الماهية والأهمية للدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة تأهيل الشباب المقبل على الزواج، والعمل على توعيته بأسس الحياة الزوجية وآلية اختيار شريك حياته، ومهارة تجاوز الخلافات والمشكلات والحد منها، وبين الفينة والأخرى يظهر تصريح للمسؤولين من جهة الاختصاص، يبشر فيه بعمل قانون يلزم المقبلين على الزواج باجتياز دورة تأهيلية، تؤهلهم بالتقدم لطلب الزواج، أسوة بالفحص الطبي، وغالباً ما تأتي هذه التصريحات بعد إصدار الإحصائيات المخبرة بارتفاع نسبة الطلاق عن العام السابق، ومن الأمثلة على ذلك: قطر،^{٤٥} الأردن،^{٤٦} فلسطين^{٤٧}.

وترجع فكرة إرشاد المقبلين على الزواج إلى ثلاثينيات القرن العشرين، في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطورت الفكرة وانتهجت منهجاً علمياً في سبعينيات القرن نفسه، وأعقب ذلك ظهور برامج تحضيرية للمقبلين على الزواج حتى يومنا هذا.^{٤٨} عند البحث في تعريف الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج، نجد أن المعرفين اتفقوا على فحواها، فعرفها بعض الباحثين بأنها: "برامج توفر معلومات مصممة لمساعدة المقبلين على الزواج على تحقيق زواج سعيد ونجاح ومستمر لفترة طويلة، وهي عملية تهدف إلى نقل المعرفة والاتجاهات وإكساب المهارات والسلوكيات التي تحتاجها العلاقة الزوجية الناجحة والحميمة"^{٤٩} وعرفها ابن عسكر بأنها: "برنامج منظم يهدف إلى تعليم الأزواج المقبلين على الزواج بكيفية التعامل السليم بين الزوجين، وطرق تربية الأبناء، وتعمل في أوقات محددة، ولفترة زمنية معينة، في أماكن معلومة"^{٥٠} وعرفها درعان بأنها: "برنامج مخطط في ضوء أسس علمية لتقديم الخدمات الإرشادية مجاناً، يهدف مساعدة الأفراد المقبلين على الزواج على اكتساب عدد من المهارات والخبرات المساعدة على إقامة حياة زوجية ناجحة"^{٥١}

^{٤٣} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨م، تقرير صحفي بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، تاريخ الإصدار ١٥/٥/٢٠١٨م، ص ٢.

^{٤٤} وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٥م، ملخص وأرقام حول مجتمع المعلومات الفلسطيني ٢٠١٤م، فلسطين: رام الله، ص ١٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤م، المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠١٤م النتائج العامة، فلسطين: رام الله، ص ١٩-٢٠. وأصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقريراً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٥م، تناول التقرير إحصائيات عن الانترنت واستخدامه في المجتمع الفلسطيني.

^{٤٥} صحيفة بوابة الشرق، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: إصدار تشريع خاص بـ "رخصة الزواج" قريباً، تاريخ النشر: ١٤/٩/٢٠١٤م، <https://www.al-sharq.com/news/details/271281>

^{٤٦} شبكة رؤية الإخبارية، ٢٠١٨م، تقرير بعنوان: الأردن يكافح "تسونامي الطلاق" بدورات وخص للمقبلين على الزواج، تاريخ النشر: ٢٩/٣/٢٠١٨م، <http://www.roayahnews.com/new>

^{٤٧} وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٦م، تقرير بعنوان: قريباً رخصة الزواج بغزة، تاريخ النشر: ١٧/١/٢٠١٦م،

<https://maannews.net/Content.aspx?id=819641>

^{٤٨} مدلل، مرجع سابق، ص ١٢.

^{٤٩} آل مظف، مرجع سابق، ص ١٣١.

^{٥٠} ابن عسكر، مرجع سابق، ص ٥.

^{٥١} آل درعان، مرجع سابق، ص ٤.

ويرى الباحث أن الدورات التأهيلية: هي عمل منظم مدروس ومصمم علمياً، موجه إلى الشباب المقبلين على الزواج أو المتزوجين فعلياً، ويهدف إلى إكسابهم مهارات تساعد على بناء أسرة سعيدة، وتساعد على تجاوز الخلافات الزوجية، وتعريفهم بأسس تربية الأبناء السليمة.

كما يتضح أن هذه البرامج هي -غالباً- عمل خيري، يلتحق به المقبلون على الزواج اختياراً وليس جبراً، ولقد دأبت العديد من الجمعيات الخيرية عقد مثل هذه الدورات التأهيلية بعد ظهور مؤشرات إحصائية مشيرة إلى ارتفاع نسب الطلاق، فعمدت إلى مثل هذه الفكرة، فصممت دورات تأهيلية يقدمها مختصون اجتماعيون، وتناولت في طياتها محاور أساسية للحياة الزوجية، منها ما هو ديني؛ يتم من خلالها تثقيف الأزواج بالقضايا الشرعية المتعلقة بالحياة الزوجية وحقوقهم وواجباتهم الشرعية، وتربية الأبناء من منظور شرعي. ومنها ما هو اجتماعي مثل كيفية التعامل مع الأزواج ومهارة تجاوز الخلافات الأسرية، وكيفية تربية الأبناء، وإدارة الأسرة. ومنها ما هو نفسي، وهو المتعلق بالقضايا النفسية كالخوف والقلق من الزواج، والتربية الجنسية، والآثار النفسية للمشكلات الأسرية. ومنها ما هو صحي، يتم من خلالها عرض للقضايا الصحية المتعلقة بالزواج؛ كزواج الأقارب والفحص الطبي قبيل الزواج.

إن المواد العلمية المقدمة من قبل المراكز الاجتماعية تختلف من مركز لآخر، لكنها تتقاطع فيما بينها بعنوانين الموضوعات التي تطرحها، وبعد بحث على المراكز الخيرية المعنية بهذا الصدد، يتضح أنه لا يقتصر عملها على المقبلين على الزواج فقط؛ إنما تستهدف المتزوجين فعلياً، ويتضح أيضاً نمو هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية، ويرجع الباحث هذا الأمر لأسباب عدة، من أهمها: توفر الإمكانيات المادية لإقامة مثل هذه المشاريع، فهذه المشاريع بحاجة إلى موارد مادية لإقامتها، وتمثل: بتوفير مكان، ومعدات فنية، وأجور للمدربين، ودعاية ترويجية، وبالإضافة إلى السبب المادي، فإن ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة يعد سبباً لتنامي فكرة التأهيل القبلي للزواج في السعودية، حيث أظهر أحدث تقرير مثبت على موقع وزارة العدل السعودية، وكان عن عام ١٤٣٦هـ أن عدد صكوك الزواج في حال كان الطرفين سعوديين هو ١٣٦٢٧٠ صك زواج، في مقابل ٤٠٣٩٤ صك طلاق وتفريق وكان الطرفان سعوديين،^{٥٢} وهذا يبنى بأرقام مرتفعة جداً لحالات الطلاق مقارنة بحالات الزواج.

لقد تنامت فكرة التأهيل قبل الزواج أو ما يصطلح على تسميته رخصة الزواج بعيد ما شاع إعلامياً عن تحقيق التجربة الماليزية نجاحاً ملحوظاً في تقليل نسبة الطلاق بعد اعتمادها فكرة رخصة الزواج الإجبارية للمقبلين على الزواج، وأنها قللت نسبة الطلاق من ٣٢% إلى ٨%، وبتفحص سريع على الشبكة العنكبوتية نجد أن هذه المعلومة متداولة بشكل كبير جداً، وأن كل من أراد التحدث عن التأهيل قبل الزواج يستشهد بأرقام التجربة الماليزية، حتى وصل إلى الاستشهاد بها إلى بعض الدراسات العلمية، ولكن بعد الرجوع إلى الدراسات العلمية الماليزية يظهر أن ما هو منشور يناقض هذه المعلومة، فقد أفادت الدراسات الماليزية أن ما يفوق ٢٥٠٠ حالة طلاق تقع سنوياً بين المسلمين، بمعدل ٧٠ حالة طلاق يومياً، وبما معدله ثلاث حالات طلاق كل ساعة^{٥٣}، وأذكر أنه وعند إقامتي في الأراضي الماليزية، تحدثت إلى زميل ماليزي يعمل محاضراً في كلية الشريعة الإسلامية، في الجامعة الوطنية الماليزية، وسألته عن هذه النسب المنشورة، وعن فاعلية رخصة الزواج، فبادرني في ابتسامه وقال: هي دورات ليست جدية، وليس كما ذكرت، ونسب الطلاق عندنا مرتفعة.

إن الحديث عن عدم صحة النسب المنتشرة حول فاعلية دورات التأهيل في ماليزيا لا تعني فشل الفكرة أو عدم صلاحيتها، فقد يكون الخلل في طريقة التقديم، أو جديتها كما صرح زميلي الماليزي، ولا يدعونا عدم فاعليتها بالشكل المطلوب في مكان ما، إغفال فاعليتها في أماكن أخرى، وهذا الأمر يتضح من خلال الدراسات الميدانية التي أعدت لدراسة فاعلية برامج التأهيل قبل الزواج، فقد أنبأت جميعها بوجود حالة إيجابية عند المستفيدين منها، وأنها قللت نسبة الخلافات بين الأزواج الشابة.

يكاد يجمع أغلب القائمين على منظومة القضاء الشرعي والدراسات الاجتماعية، أن من الأسباب الرئيسة لوقوع الطلاق، تعود إلى قصور في فهم الحياة الزوجية، وعدم تثقيفهم لما تعنيه هذه الحياة، وغياب معرفة حقوق وواجبات كل منهم، وهذا باعتقادي من أهم الأسباب المؤدية للطلاق، فغياب التثقيف اللازم المعرف لهذا الشاب العشري الذي لم تخبره الحياة بتجارها؛ لهو أحد الأسباب الرئيسة لهذا الارتفاع في حالات الطلاق.

^{٥٢} وزارة العدل السعودية، التقرير الإحصائي للزواج والطلاق لعام ١٤٦٣هـ، المملكة العربية السعودية: دائرة الإحصاء، ص ٥-١٠.

^{٥٣} Muhammad Fakhru Azim Hasbullah, and Noor 'Aina Abdul Razak, 2017, **Divorce Cases Among Muslims: Demographic Study of Daerah Barat**, International Academic Research Journal of Social Science 3(1) 2017 Page 154-158. Noor Aziah MohdAwal, (2013), **Tigakespenceran pasangan Muslim setiap jam. Malaysiakini**. <https://m.malaysiakini.com/news/237984>

غالباً ما يسمى الزواج، بالحياة الزوجية، وفعلًا هي حياة، حياة بكل تفاصيلها، لها قوانينها المسيرة لها التي يجب إدراكها واستشعار أهميتها، فهي ليست كما الحياة التي سبقتها، فهي حياة تجمع بين نفسين ينبثق عنهما أسرة، هي حياة تجمع بين شخصين يختلفان بطباعهما وميولهما وتفكيرهما، هي حياة ترتب على كل منهما ملازمة إنسان جديد له حقوق وعليه واجبات، حياة جديدة فيها ما فيها من المسؤوليات.

فإذا كانت هذه الحياة الزوجية، فكيف يخوض غمارها من يجهل أسرارها وعوامل صمودها بوجه التحديات التي تكبر مع تطور العصر وتقدمه؟ كيف له أن يبحر في هذه السفينة وهو يجهل قوانين الملاحة؟ كيف له الحفاظ على سياج حياته الجديدة وهو لا يعرف مقاصدها وأهدافها؟ ويعتقد أنها حياة لإشباع رغباته، ومكاناً لتفريغ مكبوتاته لا أكثر، كيف لها أن تصمد هذه الحياة وهو يعتقد أنها حياة وردية خالية من المنغصات والمشكلات؟.

إن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، توجب على صاحبها أن يكون متسلحاً بالمعرفة، وبالثقافة المؤهلة لنجاح هذه المرحلة، وأن يكون مستشعراً بأهميتها، مستفيداً من تجارب الآخرين، عالماً ما عليه وما له، مختاراً شريكه لخوض هذه المرحلة بعناية وفق أسس صحيحة، أما خوض هذه المرحلة دون إعداد نفسي ومعرفي تثقيفي؛ فهو خوض في مجهول، قد يجتازها وقد يخفق، والأخيرة أقرب إليه من الأولى، ويذكر الباحثان عبيد وغيداء في الدراسة التي أعدها: "من المهم جداً أن يتم إعداد المقبلين على الزواج لواقع الحياة الزوجية، والذي اعتبره هذا المنظور مرحلة انتقالية من الشباب إلى الرشد، فمرحلة ما قبل الزواج تصطبغ دوماً بالجانب العاطفي"^{٥٤} لقد تغيرت اهتمامات الشباب، وتغير تقديرهم لقدسية الحياة الزوجية، وفي ظل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم اليوم بفضل وسائل الاتصال والتواصل، فقد أدى ذلك إلى تأثر المفاهيم والقيم عند شبابنا تجاه الحياة الزوجية، وأصبح كماً لا بأس به من القيم المشوهة الخارجة عن قيمنا وعاداتنا، وكل ذلك ساعد على إقدام الشباب على الزواج دون أن يكونوا مؤهلين لهذا الأمر، فيقارنون حياتهم بما شاهدوه عبر الوسائل الإعلامية، فتصطدم حياتهم بواقع عكس ما شاهدوه وتوقعوه، فما يكون أمامهم إلا الهروب، وأسهل وسائل الهروب في الحياة الزوجية انفكاكها بالطلاق، تقول ماريا كيفالاس: "في السنوات السابقة كان زواج الإنسان دليلاً على أنه أصبح ناضجاً، أما اليوم فإن الإنسان لا بد أن يصبح ناضجاً كي يتزوج"^{٥٥}

إن إعداد برنامج تثقيفي مدروس يراعي العلمية والواقعية، ويصمم من وحي الواقع لمعالجة ظواهر واقعية ملحة أصبح من الأهمية بمكان، فتسليح الشباب المقبلين على الزواج بالمعرفة وبمهارات العلاقات الزوجية، والتغلب على المشكلات التي تواجههم، وتعريفهم بأمور دينهم الخاصة بالحياة الزوجية، من المؤكد أنه لن يضر، قد لا يستفيد الجميع من هذا الإعداد، لكن من المؤكد أن البعض سيتأثر إيجاباً بما تحمله خلال هذه الدورة التثقيفية، وعلى أقل تقدير سيدخل هذه الحياة الجديدة وهو على أرضية معرفية تؤهله لخوض هذه التجربة الجديدة، فتقلل مخاوفه، وتعلي من شأن الأسرة وأهميتها في وجدانه، فيسعى للحفاظ على مملكته قدر الإمكان من الانهيار.

من المؤكد أن التثقيف القبلي لن يمنع جميع حالات الطلاق، لكنه سيقبل منها، خصوصاً عندما ننظر إلى أسباب الطلاق في زماننا، حيث أن نصف حالات الطلاق -في المجتمع الفلسطيني- تقع قبل الدخول، ولأسباب أقل ما يقال عنها أنها تافهة، كان من الممكن تفاديها لو أحسن الشريك اختيار شريك حياته، أو أن كلا الشريكين عرف حقوقه وواجباته.

إن أغلب الدراسات أثبتت نجاعة التثقيف قبل الزواج، بل إن المستفيدين من تلك البرامج التدريبية شجعوا غيرهم للالتحاق بها، وأنها زادت ثقتهم، وقللت مخاوفهم تجاه حياتهم الجديدة، فبعد كل هذه المعطيات، ما المانع من الانتقال من الحلول النظرية إلى الحلول العملية المتمثلة بإقرار هذه الدورات التثقيفية قبل الزواج، وجعلها شرطاً إجبارياً لإتمام عقد الزواج؟.

أعتقد جازماً أن الحاجة أصبحت ملحة لإيلاء هذا الأمر جانباً من الجدية والنظرة المعمقة؛ حتى ننقل من التنظير إلى الميدان، ومن الحديث عن ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع الفلسطيني وخطورتها وأسبابها، إلى التفكير جدياً بالبحث عن المصل الوقائي الذي قد يحد من انتشار هذا الأمر، حتى لا يغدوا ظاهرة متأصلة في مجتمعنا الذي هو في أمس الحاجة إلى تماسك لبناته، خصوصاً مع ما يعانيه من احتلال يسعى دائماً لإحداث حالة من التفكك والانهيار المجتمعي.

^{٥٤} آل مظف، مرجع سابق، ص ١٤٢.

^{٥٥} Maria Kefalas, Marriage is more than being together: The meaning of Marriage among young adults in the United States, Network on Transition to Adulthood Research Network (sept, 2005), Working Paper, p. 7. م ٢٠١٣. نقلًا عن آل مظف، ص ١٢٩.

المطلب الثاني: سلبات ومعوقات متوقعة لاستحداث دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج

لا يمكن الحديث عن استحداث دورة تأهيلية إجبارية لجميع المقبلين على الزواج، وجعلها شرطاً لإتمام عقد الزواج، دون أن يرافقها سلبات أو معوقات، فمع كل ما تم طرحه من إيجابيات أثبتتها الدراسات المعنية، إلا أنه من المؤكد مرافقة هذا الأمر سلبات ومعوقات متوقعة، ويمكن إجمال أهم السلبات والمعوقات حسب رؤية الباحث بما يأتي:

١. إقناع المقبلين على الزواج بضرورة اجتياز الدورة التأهيلية لإتمام عقد الزواج، إقناع المستهدفين بجدوى هذا القانون ليس بالأمر السهل، وقد يتم الاعتراض عليه من قبل المستهدفين من منطلقات عدة:

- ظناً منهم مسه لكرامتهم، واهتماماً لهم في نضوجهم، فيمنعهم هذا الشعور من الالتحاق بمثل هذه الدورات.
- خشية اجتياز الدورة التأهيلية بنجاح، وأن هذا الأمر سيحول بينهم وبين الزواج.
- الأسباب المادية: فحضور مثل هذه الدورات التأهيلية ستكون على حساب عمله، فيفقد شيئاً من دخله، نتيجة إجباره على اجتياز هذه الدورة.

- كونه متعلماً مثقفاً، يملك أدوات وفنيات الحوار وحل المشكلات، فيعتقد أن لا جدوى مرجوة من مثل هذه الدورات التأهيلية.
- اعتبار الفكرة برمتها دخيلة على المجتمعات الإسلامية، وهي محاولة تغريبية جديدة، وقد نقل عن وزير الأوقاف الأردنيين السابقين: عبد السلام العبادي، وعبد الرحيم العكور رفضهما لهذه الفكرة، كونها دخيلة على المجتمع الأردني، وأنها دعوة تغريبية^{٥٦}

إن جُلَّ هذه المنطلقات مبررة، وهي منطلقة من عدم معرفة حقيقة هذه الدورات التدريبية، وإذا ما قدر وضع قانون ينظم هذا الأمر، فيجب مراعاة هذه التخوفات وإزالتها، فعند تشريع قانون ينظم هذه الدورة التأهيلية يشترط فيه المرونة والتدرج ومراعاة أحوال الناس، ومن ذلك على سبيل المثال أن يكون اجتيازها اختيارياً وليس إجبارياً لفترة من الزمن، بل ومن الممكن أن يمنح المستفيد مقابل ماديّاً رمزياً، ومن المهم عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي، فيتم استهداف طلبة الجامعات بدورة إجبارية للتخرج، وهذه الأمور متروكة للقانون ينظمها بما يتناسب مع ظروف المجتمع وشرائحه المختلفة، وعليه عند وضع هذا القانون المنظم يجب إشراك جميع الجهات ذات العلاقة والاختصاص.

٢. إن سن مثل هذا القانون له تبعات مادية، فهو بحاجة إلى كادر مؤهل لإعطاء هذه الدورات التأهيلية، إضافة إلى توفير مكان مناسب لتقديم هذه الدورات، وإعدادها إعداداً جيداً متكاملاً، حتى تكون صالحة لعقد وتقديم هذه الدورات التأهيلية، وهذا بدوره يعني رواتب ونفقات تقع على كاهل الدولة.

إن النفقات أمر لا مفر منه لعقد هذه الدورات، ولكن إذا ما علم أن هذه النفقات سيكون لها الأثر في بناء الإنسان، والمساعدة في حفظ لبنات المجتمع من الانهيار، عندها تكون هذه النفقات في محلها، بل ويجب أن يكون توفيرها من أولى أولويات الجهات المختصة، فالإنسان والأسرة هما الثروة الحقيقية لأي بلد، والاستثمار في الإنسان لا يقل أهمية عن الاستثمار في البنية.

٣. إعداد مؤهلين لتقديم هذه الدورات، فهذا أمر بحاجة إلى تدريب وتأهيل وفق منهج علمي رصين، قائم على الاستفادة من تجارب الدول والمراكز التي لها باع في هذا الأمر، إضافة إلى إشراك أصحاب التخصصات العلمية التي لها علاقة بهذا الجانب، فهذا كله يصب في خانة إعداد مؤهلين لتقديم هذه الدورات حتى تؤتي أكلها.

المطلب الثالث: مشروعية اشتراط الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج

بعد استعراض ماهية الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج وبيان ما توصلت إليه الدراسات من أهمية هذا الأمر، يبقى السؤال الآتي: هل يجيز الشرع استحداث شرطاً جديداً على شروط النكاح لم ينص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية؟

^{٥٦} موقع إرم نيوز الإخباري، ٢٠١٥م، تقرير صحفي: مطالبات بفرض رخصة قيادة للزواج في الأردن، تاريخ النشر:

https://www.ermnews.com/latest-news/283906، ٢٠١٥/٥/٢٣م.

إن الهروب من مثل هذا الاستفسار يكون بجعلها اختيارية لا إجبارية، فنكون بذلك في مأمن من إحداث شيء في شرع الله، لكن الحقيقة أن هذا الهروب الأمامي ليس في محله، فيجب بحث هذا الأمر مسبقاً والنظر إلى روح الشريعة ومقاصدها، للوصول إلى حكم تلمئن إليه النفوس.

لقد بحث العلماء المعاصرون مسائل مشابهة لهذا الأمر، ومنها مسألة الفحص الطبي قبل الزواج، واعتباره في كثير من قوانين الدول الإسلامية شرطاً لإتمام عقد الزواج، فمسألة اشتراط اجتياز الخاطبين أمراً أقره القانون دون أن يتعرض له الفقهاء القدماء أمر وارد، وهنا بين المسألتين- اشتراط الفحص الطبي القبلي واجتياز دورة تأهيلية للمقبلين على الزواج- تشابه وتقاطع، ويمكن إنزال مسألة التأهيل القبلي منزلة الفحص الطبي القبلي.

قبل الخوض في مسألة الدورة التأهيلية واشتراطها لإتمام عقد الزواج، من الواجب استحضار مسألة الفحص الطبي والحديث عنها باقتضاب؛ لأهمية هذا بالنسبة لموضوع الدراسة.

يعرف الفحص الطبي بأنه (فحص المقبلين على الزواج قبل عقد القران في مراكز صحية محددة لهذه الغاية، للكشف عن احتمالية حملهما لأمراض وراثية أو معدية أو مضرّة يترتب عليها عدم استقرار الحياة الزوجية، وتقديم المشورة المناسبة لحالتهما)^{٥٧} وتعددت آراء المعاصرين إلى رأيين:

الرأي الأول: المجيزون لاشتراط الفحص الطبي قبل الزواج، وقالوا إن للإمام الحق في اشتراطه إذا وجد المصلحة في ذلك، ومن المجيزين الزحيلي، ومحمد شبير، وعارف علي عارف، وأسامة الأشقر، وجمع غير من العلماء، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بتحقيقه مقاصد النكاح، واتفاقه مع جملة من القواعد الفقهية، وأن من حق الإمام إلزام الناس بما هو مباح إذا ظهرت المصلحة فيه.^{٥٨}

الرأي الثاني: قال به بعض المعاصرين كالشيخ ابن باز، ومحمد رأفت، ومحمد الشريف، وصرحوا بأنه لا يجوز لولي الأمر جعل الفحص الطبي شرطاً لإتمام عقد النكاح، إنما هو اختياري ويمكن تشجيع الناس عليه دون إجبار، واعتبروا القول باشتراطه زيادة على الشروط التي ثبتت بالشرع، وهو ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، إضافة إلى أنه لم يرد في الكتاب ولا السنة ولا أقوال الفقهاء ما يدل على وجوب اشتراط السلامة الصحية لصحة النكاح، كل ذلك عدا عن المفاصد المرافقة له، وعدم إحسان الظن بالله تعالى.^{٥٩}

عند البحث في مسألة مشروعية اشتراط الدورة التأهيلية للمقبلين على الزواج يجب استحضار عدة أمور، أهمها: مقاصد الشريعة وروحها، وإعمال النظرة المصلحية، عندها يمكن البحث وفق أسس سليمة والوصول إلى نتيجة تلمئن لها النفوس. وبعد النظر في ماهية هذه الدورة التأهيلية للمقبلين على الزواج، ومدى مشروعية اشتراطها لإتمام عقد النكاح، فإن هذه الدراسة تميل إلى جواز اشتراطها، وأنها تتفق مع روح الشريعة، وتحقق بعضاً من مقاصد النكاح والأسرة، إضافة لتحقيقها مصالح معتبرة تتفق مع الشريعة الإسلامية، ويمكن بيان مستند هذا القول من خلال الآتي:

لقد تضافرت النصوص الشرعية المخيرة بإرادة الشارع الحكيم قيام علاقة زوجية أساسها المودة والرحمة والسكينة والطمأنينة، يقول تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}^{٦٠}

ففي هذه الآية الكريمة عدّ الله تعالى العلاقة الزوجية علاقة سكون واستقرار نفسي، وعلاقة مودة ورحمة وعطف، بحيث يكون كل من الزوجين سكناً للآخر، وتحفهم علاقة المودة والرحمة، وهذه المودة والرحمة أودعها الله تعالى في قلوب الأزواج بالرغم من عدم وجود علاقة رحيمة بينهم، جاء في الباب في معرض تفسير هذه الآية: "جعل بين الزوجين المودة والرحمة فهما يتوآدان، وَيَتَرَاحَمَانِ وما من شيء أحبّ إلى أحد من الآخر من غير رحم بينهما".^{٦١} وفي الآية إشارة إلى أن هذه العلاقة المبنية على المودة والرحمة لن يكتشفها ويصل إلى سر كينونتها إلا أهل التفكير السليم، وكأن الزوجين اللذين لا تكتنف علاقتهما الزوجية المودة والرحمة هم أناس خرجوا من دائرة أهل التفكير والعقل، كما أن في هذه الآية إشارة إلى مواصفات العلاقة الزوجية الناجحة من السكن والمودة

^{٥٧} عضيبات، صفوان محمد، ٢٠٠٩م، الفحص الطبي قبل الزواج، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٥٧.

^{٥٨} انظر: شبير، محمد عثمان، ١٤١٦هـ، موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، مجلة الحكمة، لندن، العدد: ٦، ص ٢١٠. المرزوقي، حسن محمد، ٢٠١٤م، الفحص الطبي قبل الزواج في الشريعة والقانون الإماراتي وفق القواعد الشرعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة: مجلة الشريعة والقانون، السنة ٢٨، العدد: ٥٩، المحمدي، علي محمد يوسف، دت، الأمراض الوراثية من منظور إسلامي، قطر: ص ١٠٧. عارف، عارف علي، ١٩٩٩م، الاختبار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من منظور إسلامي، ماليزيا: مجلة التجديد، العدد، السنة الثالثة، ص ١٢٤. الأشقر، أسامة عمر سليمان، ٢٠٠٠م، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، الأردن: دار النفائس، ط١، ص ٩٣.

^{٥٩} انظر: جريدة المسلمون، العدد: ٥٩٧، تاريخ النشر: ١٢ يوليو ١٩٩٦م، ص ١١. الشريف، محمد عبد الستار، حكم الكشف الإجباري عن الأمراض الوراثية، ندوة الوراثية، ٩٧١/٢. النجار، مصباح، الفحص الطبي قبل الزواج، ١٤٢٦هـ، ضمن كتاب مستجدات طبية معاصرة من منظور فقهي، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ص ٣١٥.

^{٦٠} القرآن الكريم، سورة الروم، ٣٠: ٢١.

^{٦١} ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني، ١٩٩٨م، اللباب في علوم الكتاب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ١٥: ص ٣٩٦.

والرحمة، وكأن القرآن الكريم يوجهنا إلى آلية استمرار الحياة الزوجية بطريقة صحيحة سليمة، وأن هذا مقصد من مقاصد الشرع الحنيف.

قال تعالى: {أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ} ^{٦٢} فوصف جل شأنه العلاقة الزوجية علاقة التصاق ولباس وستر، فلباس الشخص يستتره ويلتصق بجسده، وهو أقرب شيء مادي يلامس جسده ويحيطه من كل جانب، وهذا الوصف إشارة إلى وجوب قيام الحياة الزوجية على أسس متينة باعتبار أن كلاً من الزوجين هو لباس للآخر، وفي موضع آخر وصف الله تعالى الحياة الزوجية بالسكن، فقال تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا} ^{٦٣} وقد فسر ابن كثير "ليسكن إليها" بأن يألفها ويسكن بها ^{٦٤}.

مما سبق يتضح أن الإسلام جعل من مقاصد النكاح تحقق المودة والرحمة والسكن بين الزوجين، ولم يكتف بأن أباح اجتماع رجل بامرأة ليحل كل منهما الاستمتاع بالآخر، يقول محمد عقله: "أن عقد الزواج قد شرع لتحقيق مقاصد أهمها العشرة الدائمة، والسكن، وإنجاب الولد وتربيته، ولم يشرع لتحقيق متعة عابرة" ^{٦٥} وفي هذا بلاغ لسمو التشريع الإسلامي عن المهائمية، بحيث جعل من الزواج طريق لتوليد الرحمة والمودة والسكن واللباس، فما دام هذا مقصد وهدف وغاية أرادها الشارع الحكيم وسعى إليه، فإن كل ما يوصل إليه مطلوب شرعاً، فللعقل المسلم أن يسعى لاكتشاف الوسائل المفضية لتحقيق هذه الغايات، وهي تتفق مع القاعدة الشرعية: (للسائل حكم الغايات)، وعبر بعض الفقهاء عنها أن (للسائل أحكام المقاصد) ^{٦٦}، وكل ذو عقل يعلم أن التثقيف قبل الزواج يسعى إلى ترسيخ هذه المبادئ والأسس التي يجب أن يقوم عليها الزواج، والتثقيف هذا يساعد على خلق علاقة قائمة على المودة والسكينة والتراحم، وينمي في النفوس إعلاء مثل هذه الأمور.

إن المتتبع لماهية عقد الزواج وأحكامه في الشريعة الإسلامية يلاحظ إرادة الشارع الحكيم الديمومة في عقد الزواج، فكثير من النصوص الشرعية تخبر بأن من مقاصد الشريعة المتعلقة بعقد الزواج، إرادته على الدوام ابتداءً، ويتضح ذلك من خلال التوجيه النبوي الذي يرشد إلى كل ما له علاقة بديمومة عقد الزواج، فقال عليه الصلاة والسلام فيما يرويه علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أن النبي نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير" ^{٦٧} وقال عليه الصلاة والسلام: "يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً" ^{٦٨} فممنع الإسلام زواج المتعة لقيامه على التأقيت الذي بدوره يفقد النكاح مقاصده وغاياته، فكل ما يعمل على تحقيق إبقاء رابطة الزوجية وديمومتها هو أمر مطلوب، والتثقيف القبلي للمقبلين على الزواج يعد عاملاً من عوامل تحقيق الديمومة والبقاء للرابطة الزوجية.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإن القول بجواز اشتراط الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج، يتفق مع جملة من القواعد الشرعية، ومنها:

- قاعدة "الوسائل لها أحكام المقاصد" ^{٦٩}، فالتثقيف القبلي للأزواج يحقق مصالح مشروعة على صعيد الأسرة والمجتمع، فإن هذه الوسيلة تحقق غاية مشروعة من حفظ تماسك الأسرة وقيامها على المودة والرحمة وتربية الأبناء تربية سليمة، فالوسيلة هنا تأخذ حكم الغاية.
- قاعدة "الدفع أولى من الرفع"، واستخدم بعض الفقهاء بدل كلمة (أولى) كلمة (أقوى) ^{٧٠} فإذا أمكن دفع الضرر قبل وقوعه فهذا أولى وأسهل من رفعه بعد الوقوع، ومما لا شك فيه أن انهيار العلاقة الزوجية بعد قيامها ستؤثر سلباً ليس على الأزواج

^{٦٢} القرآن الكريم، سورة البقرة، ٢: ١٨٧.

^{٦٣} القرآن الكريم، سورة الأعراف، ٧: ١٨٩.

^{٦٤} ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، ١٩٩٩م، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة، ج: ٣، ص: ٥٢٥.

^{٦٥} عقله، محمد، ١٩٨٩م، نظام الأسرة في الإسلام، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ط: ٢، ج: ١، ص: ٣٤٦.

^{٦٦} ابن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن أبي القاسم بن الحسن السلمي، ١٩٩١م، قواعد الأحكام في مصالح الأئام، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ج: ١، ص: ٥٣.

^{٦٧} أخرجه البخاري، ١٤٢٢هـ، كتاب النكاح، باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخر، رقم الحديث: ٥١١٥، ج: ٧، ص: ١٢، وأخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، حديث رقم: ١٤٠٧، ج: ٢، ص: ١٠٢٧.

^{٦٨} أخرجه مسلم، د.ت، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، حديث رقم: ١٤٠٦، ج: ٢، ص: ١٠٢٥.

^{٦٩} ابن عبد السلام، ١٩٩١م، مرجع سابق، ج: ١، ص: ٥٣.

^{٧٠} السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد، ١٩٧٩م، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ص: ١٣٨.

فحسب، إنما ستعدهم إلى الأبناء وعائلة الزوجين والمجتمع ككل، وهذه الدورات التأهيلية لن تمنع الطلاق، إنما هي وسيلة للحد منه، وتقليل آثاره حتى لو وقع، فتفادي الطلاق قبل وقوعه، أسهل من رفعه ورفع آثاره بعد تحققه.

إن من حق الإمام إلزام الناس بما فيه مصلحة عامة لهم، وليس في ذلك افتئات على حق الله تعالى، والناس ملزمون باتباع ما أقره الإمام المسلم، ومعلوم أن التثقيف مباح بمجمله، فإذا ما اتضح للدولة أن أحد أسباب انتشار الطلاق في المجتمع هو قلة الثقافة الزوجية عند المقبلين عليه، وأن هذه الدورات التأهيلية قد تكون عاملاً مقللاً لهذا الأمر، فلا مانع من سن قانون ينظمها ويجعلها متطلباً إجبارياً لإتمام عقد النكاح.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة، فقد توصلت إلى أهم النتائج الآتية:

- اهتم الإسلام بالأسرة وسعى من خلال أحكامه إلى إقامة علاقة أسرية قوية، تسودها أجواء المحبة والسكن والتفاهم، وجعل هذا الأمر مقصداً من مقاصده.
- أوضحت نسب الطلاق في فلسطين ملفتة ومقلقة، وهي آخذة بالازدياد بشكل مطرد، خصوصاً بين الأزواج الشابة وقبل الدخول.
- أسباب الطلاق في فلسطين كثير منها أسباب تقليدية، مع ظهور لأسباب جديدة تعود إلى الاستخدام غير السليم لوسائل التواصل الإلكترونية.
- امتلاك المقبلين على الزواج الثقافة الزوجية، ومعرفة كل منهم حقوقه وواجباته، يساهم في الحد من نسبة الطلاق.
- فكرة اشتراط التأهيل القبلي للمقبلين على الزواج تساهم في الحد من نسبة الطلاق، وأصبحت من الحاجة بمكان مع الارتفاع المقلق لنسب للطلاق.
- اشتراط دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج تتفق مع الشرع الحنيف، وتحقق بعضاً من مقاصده، ولا مخالفة في إقرارها، ويمكن اسقاطها على فكرة اشتراط الفحص الطبي قبل الزواج، فكلاهما يهدف لتحقيق بعضاً من مقاصد النكاح.
- اشتراط دورة تأهيلية للمقبلين على الزواج، تكتنفه بعض المعوقات، لكن يمكن تداركها وتخطيها.
- ظهرت في الأونة الأخيرة العديد من الأصوات المطالبة باشتراط التأهيل القبلي للمقبلين على الزواج في البلدان العربية، ولكنها لم تترجم على أرض الواقع.

التوصيات:

توصي الدراسة ديوان قاضي القضاة في فلسطين بتشكيل لجنة علمية قانونية، للبحث في تنفيذ فكرة الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج، ودراسة الإمكانيات والحاجة لعقدها، والاستفادة من أهل الاختصاص، والبرامج التحضيرية العالمية، على أن تكون هذه اللجنة من الخبراء في المجالات ذات العلاقة: من أهل الفقه، والقانون، والقضاء الشرعي، والإرشاد النفسي والأسري، والجهات ذات العلاقة التي يمكن الاستفادة من خبرتها في هذا المجال.

كما توصي الدراسة الباحثين إلى استكمال البحث في هذا الموضوع، وتغطيته من شتى جوانبه، من خلال الدراسات الكمية الاستطلاعية، والنوعية مع أهل العلاقة والاختصاص.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. آل درعان، علي بن محمد، (٢٠١٠م) فاعلية برنامج التأهيل الأسري بمركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري، جدة: مركز المودة الاجتماعي للإصلاح والتوجيه الأسري.
٢. آل مظف، عبيد علي عطيان، والجويسر، غيداء عبد الله، (٢٠١٣م) دور برامج التأهيل في التوعية بالتخطيط للزواج وبناء الأسرة دراسة وصفية تحليلية لبرامج التأهيل للزواج والمستفيدين منها بمدينة جدة، السعودية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز الآداب والعلوم الإنسانية، عدد رقم: ١٠٩٧، ١٠.
٣. الأشقر، أسامه عمر سليمان، (٢٠٠٠م) مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ط ١، الأردن: دار النفائس.
٤. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، (١٤٢٢هـ) الجامع المسند الصحيح، ط ١، دار طوق النجاة.
٥. بدوي، عمار توفيق أحمد، (٢٠٠٠م) الزواج والطلاق حقائق وأرقام، فلسطين: طبعة المؤلف.

٦. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني، (١٩٩٨م) الباب في علوم الكتاب، ط. ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. البيتاوي، حاتم حامد سليمان خضر، (٢٠٠١م) التدابير الشرعية للحد من الطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم الشرعية الفلسطينية في القدس والضفة الغربية، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع.
٨. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، (١٩٧٥م) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، مصر: مكتبة البابي الحلبي.
٩. جريدة المسلمون، العدد: ٥٩٧، تاريخ النشر: ١٢ يوليو ١٩٩٦م.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠١٤م) المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠١٤م النتائج العامة، فلسطين: رام الله.
١١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (٢٠١٥م) تقريراً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٥م، فلسطين: رام الله.
١٢. الجوجو، حسن علي، (٢٠٠٦م) التدابير الشرعية والقانونية للحد من الطلاق لدى المحاكم الشرعية في قطاع غزة، غزة: الجامعة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الشريعة والقانون - التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، ١٣-١٤/٣/٢٠٠٦م.
١٣. أبو دف، محمود، (٢٠٠٣م) التربية الزوجية في القرآن الكريم، غزة: الجامعة الإسلامية.
١٤. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر محمد، (١٩٧٩م) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥. شبير، محمد عثمان، (١٤١٦هـ) موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، مجلة الحكمة، لندن، العدد: ٦.
١٦. الشريف، محمد عبد الستار، حكم الكشف الإجباري عن الأمراض الوراثية، ندوة الوراثة.
١٧. الشلتوني، أنور محمد سليمان، (٢٠١١م) التشريعات الممهدة للزواج وأثر تفعيلها في تمكين الأسرة، الأردن: مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد التاسع عشر، العدد الأول.
١٨. الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، د.ت، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، مصر: دار المعارف.
١٩. عارف، عارف علي، (١٩٩٩) الاختبار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من منظور إسلامي، ماليزيا: مجلة التجديد، العدد ٥، السنة الثالثة.
٢٠. ابن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن أبي القاسم بن الحسن السلمي، (١٩٩١م) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
٢١. عبد الله، محمد شيخ، (٢٠٠٧م) الأسرة المسلمة والتحديات الغربية المعاصرة، ط ١، مصر: مؤسسة الريان.
٢٢. ابن عسکر، منصور بن عبد الرحمن، (د.ت)، اتجاهات الأسرة السعودية نحو الدورات التدريبية في العلاقات الزوجية، السعودية: مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، مركز المعلومات وأبحاث الأسرة.
٢٣. العطاس، سلوى بنت أحمد عبد الله، (١٤٢٩هـ) إسهامات الأسرة في تربية الإبداع لدى أطفالها من منظور التربية الإسلامية، السعودية: جامعة أم القرى - كلية التربية، رسالة ماجستير.
٢٤. عضيبات، صفوان محمد، (٢٠٠٩م) الفحص الطبي قبل الزواج، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٥. عقله، محمد، (١٩٨٩م) نظام الأسرة في الإسلام، ط ٢، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.
٢٦. الغنيمي، زينب، (٢٠٠٦م) دراسة أسباب الطلاق في المجتمع وأثره على المرأة والأسرة، غزة: مركز شؤون المرأة.
٢٧. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، (١٩٩٩م) تفسير القرآن العظيم، دار طيبة.
٢٨. المحمدي، علي محمد يوسف، د.ت، الأمراض الوراثية من منظور إسلامي، قطر.
٢٩. مدلل، سارة محمد عبد الرحمن، (٢٠١٧م) برنامج مقترح لتحضير المقبلين على الزواج في ضوء التجارب العالمية وخصوصية المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير في دراسات المرأة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية- نابلس.
٣٠. مركز ابن إدريس الحلبي، (٢٠٠٨م) التقرير الفقهي، العدد السادس والسابع، ربيع- صيف ٢٠٠٨م.

٣١. المرزوقي، حسن محمد، (٢٠١٤م) الفحص الطبي قبل الزواج في الشريعة والقانون الإماراتي وفق القواعد الشرعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة: مجلة الشريعة والقانون، السنة ٢٨ - العدد: ٥٩.
٣٢. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، د.ت، المسند الصحيح المختصر، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٣. النجار، مصباح، (١٤٢٦هـ) الفحص الطبي قبل الزواج، ضمن كتاب مستجدات طبية معاصرة من منظور فقهي، ط ١، الرياض: مكتبة الرشد.
٣٤. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، د.ت، فتح القدير، بيروت: دار الفكر.
٣٥. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (٢٠١٥م) ملخص وأرقام حول مجتمع المعلومات الفلسطيني ٢٠١٤م، فلسطين: رام الله.
٣٦. وزارة العدل السعودية، التقرير الإحصائي للزواج والطلاق لعام ١٤٦٣هـ، المملكة العربية السعودية: دائرة الإحصاء.

ثانياً: المراجع الالكترونية:

١. أخبار القدس، ٢٠١٣م، تقرير بعنوان: ارتفاع حالات الطلاق في فلسطين بسبب الفيس بوك، تاريخ النشر: ٨ / ٦ / ٢٠١٣م، <http://www.imcpal.ps/news/?p=2033>
٢. توفيق، فتحية، ٢٠١٣م، الأسرة في الإسلام، شبكة الألوكة، تاريخ النشر: ٩ / ٩ / ٢٠١٣م، <http://www.alukah.net/sharia/0/59694/#ixzz3zjYL4X7w>
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تاريخ المشاهدة: ٥ / ٥ / ٢٠١٧م، <http://www.pcbs.gov.ps/Portals/Rainbow/Documents/VS-2016-08a.htm>
٤. الجوجو، حسن علي، ٢٠١٥م، الطلاق بين حديثي الزواج أسباب وحلول، الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي، تاريخ المشاهدة: ١٠ / ٥ / ٢٠١٧م - http://www.ljc.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=747:2015-12-30-11-53-07&catid=19:2010-01-18-08-34-22
٥. الرسالة نت، ٢٠١٣م، تقرير بعنوان: مختصون: غياب الوعي سبب الطلاق بغزة، تاريخ النشر: ٣ / ٢ / ٢٠١٣م، <http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=84027>
٦. شبكة رؤية الإخبارية، ٢٠١٨م، تقرير بعنوان: الأردن يكافح "تسونامي الطلاق" بدورات ورخص للمقبلين على الزواج، تاريخ النشر: ٢٩ / ٣ / ٢٠١٨م، www.roayahnews.com/news/
٧. صحيفة بوابة الشرق، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: إصدار تشريع خاص بـ "رخصة الزواج" قريباً، تاريخ النشر: ١٤ / ٩ / ٢٠١٤م، <https://www.al-sharq.com/news/details/271281>
٨. صحيفة القدس العربي، ٢٠١٤م، تقرير صحفي، الفلسطينيون يحملون 'فيسبوك' مسؤولية تصاعد نسبة الطلاق في صفوفهم، تقرير وليد عوض، تاريخ النشر: ٢ / ٢ / ٢٠١٤م، <http://www.alquds.co.uk/?p=129631>
٩. عرنس، مجد فضل، ٢٠١٤م، ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني بين الأسباب والآثار، فلسطين: أمد للإعلام، تاريخ النشر: ٥ / ٢ / ٢٠١٤م، <http://www.amad.ps/ar/Details/13926>
١٠. وكالة الصحافة الفلسطينية-صفا، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: ارتفاع معدلات الطلاق بالضفة يعصف بالمجتمع، تاريخ النشر: ١٢ / ٣ / ٢٠١٤م، <http://cutt.us/8gkUh>
١١. وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٦م، تقرير بعنوان: قريباً رخصة الزواج بغزة، تاريخ النشر: ٧ / ١ / ٢٠١٦م، <https://maannews.net/Content.aspx?id=819641>
١٢. وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٤م، تقرير بعنوان: ديوان قاضي القضية: ارتفاع ملحوظ بنسبة الطلاق في فلسطين عام ٢٠١٣، تاريخ النشر: ٢٦ / ١ / ٢٠١٤م، <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=668240>

Requirements for a Training Course for those who are Intending to Marriage in Palestine: Legitimacy and Need

Yousef A.H Keleibi

Assistant Professor in the Department of Sharia Jurisdiction- Faculty of Islamic Da'wah- Qalqilia
yoseufk@hotmail.com

Abstract: Islam took care of the family and marriage, raised their importance, and proceeded to preserve them. Also Islam put a way for annulment of this marriage. Nowadays we are suffering from the loss of the meanings of the sanctity of married life in the hearts of some couples; until the divorce become an easy action for them, and the divorce rate became disturbing and increasing significantly. It is worth looking for practical ways and means to reduce the rising divorce rate which is the study problem. The importance of the study stems from the search for a proposed practical means to reduce the high divorce rates, namely, mandatory education for those who intended to marry and before their marriage. This study aims to explain the Islamic philosophy for family and marriage, to review the importance and need for such education and its role in reducing the divorce rate, as well as to clarify the legitimacy of the requirement of such courses for those who intending to marry. The researcher followed the inductive and analytical descriptive approach in his study. The study concluded that the interest of Islam in the family and the establishment of a healthy married life is the basis of love, understanding and permanence which is one of the purposes of Islamic beliefs. In addition to that, there is an urgent need for mandatory education for those who intending to marry, which contributes to reduce the divorce rate and marital disputes. Also, the requirement of a mandatory course is legitimate and fulfills some of the objectives of the Islamic Shar'i.

Keywords: Marriage, Divorce, training, Qualification, Palestine.

References:

- [1] 'arf. 'arf 'ly, Alakhṭbar Aljyny Walwqayh Mn Alamraḍ Alwraṭhyh Mn Mnzw'r ASlāmy, Malyzya: Mjl' Altjdyd, Al'dd5, Alsnh Althalthh, (1999)
- [2] 'bd Allh, Mḥmd Shykh, Alāsrh Almslmh Walṭḥdyat Alghrbyh Alm'aṣrh, T.1, Mṣr: Mwss't Alryan, (2007m)
- [3] 'dybat. Şfwan Mḥmd, Alfḥş Altby Qbl Alzwaj, 'man: Dar Althqaff Llnshr Walṭwzy, (2009m)
- [4] 'qlh. Mḥmd, Nẓam Alāsr't Fy Aḥslām, T2, 'man: Mktb't Alrsalh Alḥdythh, (1989m)
- [5] Abn 'adl. Abw Hfş Sraḥ Aldyn 'mr Bn 'ly Alḥnbly Aldmshqy Aln'māny, Alḥabāb Fy 'lwm Alktāb, T.1, Byrwt: Dar Alktb Al'Imy, (1998m)
- [6] Abn 'bd Alslām. Abw Mḥmd 'zaldyn 'bd Al'zyz Bn Aby Alqasm Bn Alḥsn Alslmy, Qwa'd Alāḥkam Fy Mṣalḥ Alānam, Thqyq: Th 'bd Alrwfw S'd, Alqahrh: Mktb't Alklyat Alāzhryh, (1991m)

- [7] Abn 'skr. Mnšwr Bn 'bd Alrhm̄n, (D.T), Atjahat Alāsrh Als'wdyh Nh̄w Aldwrat Altdrybyh Fy Al'laqat Alzwjyh, Als'wdyh: Mshrw' Abn Baz Alkhyry Lmsa'dī Alsh̄bab 'ly Alzwaj, Mrkz Alm'lwmat Wābhath Alāsrh.
- [8] Abn Alhm̄m. Kmāl Aldyn Mh̄md Bn 'bd Alwāhd Als̄ywas̄y, D.T, Fth Alqdyr, Byrwt: Dar Alfkr.
- [9] Abn Kthyr. Ābw Alfdā' ṢSma'yī Bn 'mr Alqrshy Albs̄ry, Tfsyr Alqrān Al'zym, Dar Tybh, (1999m)
- [10] Ābw Df. Mh̄mwd, Altrbyh Alzwjyh Fy Alqrān Alkrym, Gh̄zh: Aljam'h Alāslamyh, (2003m)
- [11] Al'tas. Slwy Bnt Āhmd 'bd Allh, ṢShamat Alāsrh Fy Trbyī AlāBda' Lda Ātfalḥa Mn Mnzwr Altrbyh Alāslamyh, Als'wdyh: Jam'ī Ām Alqry- Klyī Altrbyh, Rsalī Majst̄yr, (1429h)
- [12] Alāsh̄qr. Āsamh 'mr Slyman, Mstjdāt Fqhyh Fy Qdaya Alzwaj Wātlāq, T1, Alādn: Dar Alnfays, (2000m)
- [13] Albkh̄ary. Mh̄md Bn ṢSma'yī Alj'fy, Aljam' Almsnd Alsh̄yh, T1, Dar Twq Alnjah, (1422h)
- [14] Albytawy. Hatm Hamd Slyman Kh̄dr, Altdabyr Alshr'yh Llhd Mn Altlāq Fy Alfqh Alāslamy Wqanwn Alāhwāl Alsh̄kh̄syh Alm'mwl Bh Fy Almḥakm Alshr'yh Alflstyn̄yh Fy Alqds Wāldfī Algh̄rbyh, Flstyn: Jam'ī Alnjah Alwṇyh, Rsalī Majst̄yr Fy Alfqh Wāltsh̄ry', (2001m)
- [15] Āl Dr'an. 'ly Bn Mh̄md, Fa'lyī Brnamj Altāh̄yl Alāsy Bmrkz Almwdh Alajtmā'y LlaSlāh Wāltwjyh Alāsy, Jdī: Mrkz Almwdh Alajtmā'y LlaSlāh Wāltwjyh Alāsy, (2010m)
- [16] Algh̄n̄my. Zynb, Drasī Āsbab Altlaq Fy Almjtm' Wātharh 'ly Almrāh Wāāsrh, Gh̄zh: Mrkz Sh̄wwn Almrāh, (2006m)
- [17] Aljhaz Almrkzy LlaH̄ṣa' Alflstyn̄y, Alms̄h Alāsy Lt̄knwlw̄jya Alm'lwmat Wālatṣalat 2014m Alntayj Al'amh, Flstyn: Ram Allh, (2014m)
- [18] Aljhaz Almrkzy LlaH̄ṣa' Alflstyn̄y Wwzarī Alātṣalat Wtknwlw̄jya Alm'lwmat, Tqryaaⁿ Sh̄fyaaⁿ Msh̄rkāaⁿ Bmnasbī Alywm Al'almy Lmjtm' Alm'lwmat L'am 2015m, Flstyn: Ram Allh, (2015m)
- [19] Aljwjw. Hsn 'ly, Altdabyr Alshr'yh Wāqanwn̄yh Llhd Mn Altlāq Ldy Almḥakm Alshr'yh Fy Qta' Gh̄zh, Gh̄zh: Aljam'h Alāslamyh, Bh̄th Mqdm ALy Mwtmr Klyī Alsh̄ry'h Wāqanwn – Alts̄h̄ry' Alāslamy Wmtlbat Alwaq-, 13- 14/ 3, (2006m)
- [20] Alm̄h̄mdy. 'ly Mh̄md Ywsf, D.T, Alāmrād Alwrath̄yh Mn Mnzwr ṢSlamy, Qtr.
- [21] Almrzwqy. Hsn Mh̄md, Alfhs̄ Altby Qbl Alzwaj Fy Alsh̄ry'h Wāqanwn AlāMarat̄y Wfq Alqwa'd Alshr'yh, Jam'ī AlāMarat̄ Al'rbyh Almt̄hdh: Mjli Alsh̄ry'h Wāqanwn, 28(59), (2014m)
- [22] Āl Mzf. 'byd 'ly 'tyan, Wāljwysr, Gh̄yda' 'bd Allh, Dwr Bramj Altāh̄yl Fy Altw'yh Baltk̄ht̄y Ltzwaj Wbnā' Alāsrh Drash Wsfyh Th̄lylyh Lbramj Altāh̄yl Ltzwaj Wālmst̄fydyn Mnḥa Bmdynī Jdh, Als'wdyh: Mjli Jam'ī Almlk 'bd Al'zyz Alāḍab Wā'lw̄m AlāNs̄anyh, (10.1497), (2013m)

- [23] Alnjar. Mṣlḥ, Alfḥṣ Alṭby Qbl Alzwaj, Dmn Kṭab Mstjdāt Ṭbyh M'aṣrh Mn Mnzwr Fqhy, Ṭ1, Alryād: Mktbī Alrṣhd, (1426h)
- [24] Alshryf. Mḥmd 'bd Alstar, Ḥkm Alkshf AlāJbary 'n Alāmraḍ Alwrāṭhy., Ndwī Alwrāṭh.
- [25] Alshltwny, Anwr Mḥmd Slyman, Altsḥry'at Almmhdh Llwaj Wāṭhr Tf'ylḥa Fy Tmkyn Alāsrh, Alārdn: Mjlī Aljam'h AlāSlāmyh (Slīf Aldrasāt AlāSlāmyh) Almjld Altas' 'shr, Al'dd Alāwl, (2011m)
- [26] Alṣawy. Abw Al'bas Aḥmd Bn Mḥmd Alkhlwty, D.T, Blghī Alṣalk Lāqrb Almsalk Alm'rwf Bḥashyī Alṣawy 'la Alshrh Alsgḥyr, Msr: Dar Alm'arf.
- [27] Alsyt. Jal Aldyn 'bd Alrḥmn Bn Aby Bkr Mḥmd, Alāshbah Wālnza'yr Fy Qwa'd Wfrw' Fqh Alshaf'yh, Ṭ1, Byrwt: Dar Alktb Al'imy, (1979m)
- [28] Altrmdhy. Abw 'ysy Mḥmd Bn 'ysy Bn Swrh Bn Mwsy Bn Alḥak, Snn Altrmdhy, Ṭḥyq: Aḥmd Shākr Wmḥmd Fwād 'bd Albaqy, Ṭ2, Msr: Mktbī Albaby Alhlby, (1975m)
- [29] Bdwy, 'mar Twfyq Aḥmd, Alzwaj Wāṭlaq Ḥqayq Wārqam, Flstyn: Ṭb'ī Almwlf, (2000m)
- [30] Jrydī Almslmwn, Al'dd:597, Ṭarykh Alnshr: 12 Ywlyw (1996m).
- [31] Mdll. Sarh Mḥmd 'bdalrḥmn, Brnamj Mqtrh Lthdyr Almqblyn 'la Alzwaj Fy Dw' Alṭjrb Al'almyh Wkhṣwṣyh Almjtm' Alflstyny, Rsalī Majstyr Fy Drasāt Almrāh, Klyī Aldrasāt Al'lyā, Jam'ī Alnjah Alwtnyh-Nābls, (2017m)
- [32] Mrkz Abn ADrys Alhly, Alṭqyr Alfqhy, Al'dd Alṣads Wāṣab', Rby'- Syf, (2008m).
- [33] Mslm. Abn Alḥaj Abw Alḥsyn Alqshyry Alnysābwry, D.T, Almsnd Alshyḥ Almkḥtsr, Byrwt: Dar Aḥyā' Altrāṭh Al'rby.
- [34] Shbyr. Mḥmd 'ṭḥman, Mwqf AlāSlām Mn Alāmraḍ Alwrāṭhyh, Mjlī Alḥkmh, Lndn, (6)(1416h)
- [35] Wzarī Alāṣalat Wtknwlwja Alm'lwmāt, Mkhṣ Wārqam Ḥwl Mjtm' Alm'lwmāt Alflstyny 2014m, Flstyn: Rām Allh, (2015m)
- [36] Wzarī Al'dl Als'wdyh, Alṭqyr Alāṣayy Llwaj Wāṭlaq L'am 1463h, Almmkh Al'rbyh Als'wdyh: Dayrī Alāṣa'.